

PROVLSIONAL

A/43/PV.5
3 October 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	<u>الرئيس</u> :
(مالطة)	السيد أوليفر	ش :
	(نائب الرئيس)	
(سوازيلاند)	السيد دلاميني	ش :
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد خايمي لوسينتشى ، رئيس جمهورية فنزويلا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب السيدة غرو هارلم برونستلاند ، رئيس وزراء مملكة النرويج

كل من :

السيد سنغ (سنغافورة)

السيدة روبي أورتوي (الأرجنتين)

السيد بيدرغال غوتشيرييز (بوليفيا)

السيد لوي (الراي الأخضر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص الدفائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويبدئي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

خطاب السيد خايمي لوسينتشي ، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

خطاب من رئيس جمهورية فنزويلا .

اصطحب السيد خايمي لوسينتشي ، رئيس جمهورية فنزويلا إلى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب هنا في الأمم المتحدة برئيس جمهورية فنزويلا ، فخامة الدكتور خايمي لوسينتشي ، وأن أدعوه إلى القاء خطابه .

الرئيسي لوسينتشي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انها مصادفة سعيدة

لا تنسى أن يتقلد في هذه الدورة الثالثة والأربعين مواطنان من أمريكا اللاتينية مناصب مشرفة : أحدهما رئيس للجمعية العامة والآخر هو الأمين العام .

فوزير الشؤون الخارجية لجمهورية الأرجنتين ، السيد دانتشي كابوتو وسعادة الأمين العام خافيير بيريز دي كوبيار ، ممثلان مرموقان لشعبنا ، ووريثان لأفضل الأيديولوجيات والتقاليد الجمهورية التي أدت إلى ظهور هوية أمريكا اللاتينية .

وعندما انضمنا إلى المجتمع الدولي ، بعد التحول التاريخي الذي انبثق عن الثورة الفرنسية - التي تقترب الآن من ذكرائها المئوية الثانية - كان يسود قارتنا شعور بالهوية والوحدة والمصلحة المتبادلة في التضامن ، وشعور بالأخوة في مواجهة المعاناة الناجمة عن حرب التحرر وعن التهديدات الخارجية .

واليوم ، بعد سنوات عديدة صعبة من الانقسام بفعل مصالح خارجية وتحامل محمول من قبل بعضنا على البعض الآخر وعوارض مؤلمة اعترفت تعبيرنا عن ارادتنا الديمقراطية كشعوب ، بعد ذلك كله تستطيع أمريكا اللاتينية بأسرها تقريراً أن تتقدم إلى العالم ثانية ، كما تفعل في هذه الجمعية ، بشعور من التضامن والمثل المشتركة . ولا يساورني أي خوف من أن أكون مخطئاً أو مدعياً لنفسه حقوق الآخرين عندما أؤكد اننا ، نحن

الشعوب الأمريكية ، نمرُّ بفترة من التحولات البعيدة الأثر ، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نتركها هذه المرة رهنا بتقلبات الظروف .

ان الأمن يعرف عادة بأنه رعاية المصالح الأساسية للبلد المعني والحفاظ عليها والتهوض بها . وبالنسبة لغنزويلا ، فإنه بالإضافة إلى ما هو متناهل في كياننا الوطني ، يعني أمن فنزويلا الديمقراطية أيضا ، وفقا للولاية التي ترسيها أحكام دستورها . وهو يعني كذلك حق مواطنيها في الاختلاف ، ضمن إطار القانون ، وفي القدرة على بلوغ الرخاء وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية بأنفسهم على نحو مستقبلي . إلا أن أمننا وأمن بلداننا في عالم معاصر كعالمنا مهدد من الخارج . لذلك فقد آن الأوان لأن نقول هذا ، ولا يوجد محفل يقال فيه هذا القول أنسب من هذه المنصة المفتوحة لجميع شعوب العالم .

ان شرعية حقوقنا الأساسية كامم وشعوب وكمجتمعات وأفراد تتعرض اليوم للتحدي . وليس هناك سبيل آخر لتعليل الافتقار إلى إيجاد حلول قاطعة لمشاكل مثل مشكلة الدين الخارجي ، التي تستنزف اقتصادات بلادنا وتحرماننا من حقنا في مستقبل مستقر .

ان مشكلة الدين الخارجي تحول اليوم دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من شعوب العالم . ومن الضروري التغلب عليها إذا كنا نريد تحقيق تنمية اجتماعية أكثر انصافا وانسانية . ولا بد لنا أن نبدأ في معالجتها من منظور ادراك أننا لا يمكن أن نتوصل إلى حل دائم لها إلا إذا تصدينا لأسبابها الحقيقية واعترفنا بإخفاق الاستراتيجيات التي اتبعت حتى الآن في محاولتنا لمواجهتها .

ان من الأسباب الأساسية لازمة الدين الخارجي الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها البنوك والمقرضون عندما أغفلوا المبادئ ذاتها التي تقوم عليها أنشطة الائتمان الخاص ، وحاولوا دون فعالية أن يخلوا محل مؤسسات التمويل الانمائي ويدخلوا وظائفها .

ثانيا ، أعقب هذا مباشرة حدوث تغير آخر هام للغاية : ألا وهو أن الحكومات والسلطات النقدية في بعض البلدان التي تعمل فيها البنوك المقرضة ، في محاولة منها لحماية عملاتها ومحاربة التضخم ، أقدمت على اتخاذ قرار سياسي تمثل في رفع أسعار

الفائدة إلى مستويات تفوق معدلات التضخم بقدر كبير ، دون أن تأخذ في الحسبان الأضرار المدمر الذي ستخلفه هذه الخطوة على البلدان المدينة .

وكانت النتيجة أن بعض القروض التي تم التعاقد عليها بأسعار فائدة متوازنة مع معدلات التضخم يتعين الآن خدمتها بأسعار فائدة يتعذر دفعها ، نظرا لعدم وجود أي نشاط اقتصادي يمكنه أن يولد من الثروة ما يكفي لتغطية هذا الاختلال ، الذي نتج عن قرار سياسي اتخذته حكومات البلدان المتقدمة .

إن منطق الرأسمالية المالية العالمية غير أخلاقي . ولا يمكن لنظام اقتصادي أن يستمر في العمل إلى ما لا نهاية على أساس هذه الآلية . كما لا يمكن الادعاء بأن من المعقول إخضاع طموحات شعوبنا لجشع المركنتيلية في أبشع صورها . والأقل معقولية من ذلك أن تسعى الدول التي تدعي أنها حليفتنا وصديقتنا لا إلى تبرير هذا المذهب فحسب ، بل إلى فرضه علينا مستعينة في ذلك بأفصح المغالطات التبسيطية .

لقد رأينا في الخطط التي قدمت حتى الآن كيف تتعاقب مفاوضات إعادة التمويل واحدة تلو الأخرى ، مع ما يصاحب ذلك من تعديل في سياسات البلدان المدينة ، ومن سياسات حماية للنظم المالية في البلدان الدائنة ؛ ومن عمليات التدخل من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ؛ كما تتعاقب المؤتمرات الدولية التي تتمخض عن خطط محددة تضعها البلدان المتقدمة دون أن يؤدي أي منها إلى نتائج عملية . فالحقيقة هي أن الوضع بالنسبة للبلدان التي دفعت والتي لم تدفع ، على حد سواء ، وضع لا يطاق .

إن الدين لا يمكن تسديده بمزيد من الدين . والخطوة التقليدية خطة مفلسة ، كما أن الجداول الزمنية القديمة تبدو لنا الآن كإحدى العشائر الضارة الشائبة . إلى أين نتوقع أن يقودنا هذا الطريق ؟ دعونا نتذكر أن هناك حدودا لا يمكن تجاوزها دون جزاء ، وأن تلك الحدود تشمل مفهوم الأمن والحق في التنمية والعدالة الاجتماعية اللذين لن نكل أبدا في المناداة بهما حقين غير قابلين للتصرف .

ان الواقع الصارخ هو أن المشكلات الاجتماعية تزداد حدة ، وأنه لم يعد هناك مجال للمزيد من التكيف والتعديل . فالتدفق الصافي لرؤوس الأموال من البلدان المدينة إلى البلدان الدائنة ما زال مستمرا . ورغم استمرار البلدان في خدمة ديونها فإن هذه الديون ، باستثناءات قليلة - وفدزويلا أحد هذه الاستثناءات حتى الآن - لا تغطى بتزايد ، وإذا بالبلدان المدينة تدفع فوائد على الفوائد ، وبمعضلة الديون تزداد تعقدا .

ان سياسة كسب الوقت على أمل حدوث معجزة مالية تتيح خدمة الدين في ظل الشروط الحالية قد فات أوانها . وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة ونتصرف على أساسها وبسرعة فائقة . ولنتذكر أزمة الثلاثينات ، عندما أعلن ما يزيد عن نصف البلدان التي كانت حينذاك أعضاء في عصبة الأمم توقفها عن سداد ديونها ؛ ولنتذكر أيضا جميع العواقب ، بما ترتب عليها من آثار عمت العالم بأسره ، التي نجمت عن عدم التحرك في الوقت المناسب . ولهذا فإن واجبنا يقتضي أن نحاول إيجاد حلول متفق عليها من شأنها أن تفضي إلى اتفاقات دولية يتمكن المدينون بمقتضاها من الحصول على شروط معقولة تتناسب مع حجم ديونهم وتحديد جداول سداد ومعدلات فائدة واقعية تمكنهم من الدفع ومن تنمية اقتصاداتهم في نفس الوقت .

وليس هناك حل آخر . فلنكف عن خداع أنفسنا . وإذا كنا عاجزين عن التوصل إلى آلية متعددة الأطراف لتحقيق هذه الأهداف ، فلسوف نكون شهودا سلبيين على كارثة اقتصادية واجتماعية تجتاح جميع البلدان ، سواء أكانت متقدمة النمو أم لا . فلا يمكن لأحد أن يظل شرياً لزمناً طويلاً إذا كان ذلك الشراء يقوم على خسران الآخرين ، ولا سيما في عالم اليوم المتكافل .

وقد قال الاقتصادي وأستاذ الجامعة كارلوس دياز اليخاندرو ذات مرة :
"ان إلقاء اللوم على الضحايا طريقة مغرية للتدخل من المسؤولين ، ولا سيما عندما يكون الضحايا أنفسهم غير منزهين عن العيوب" .

لقد ذكرنا مرارا أن الديون مسؤولية مشتركة ، وبالتالي فإن التماس الحلول للتغلب على آثارها المؤلمة لا بد أن يكون بالضرورة قرارا مشتركا ، رشيدا ومنصفيا ، يتفق عليه الدائنون والمدينون .

والضحايا هم نحن ، البلدان النامية ، وليس هناك شك في ذلك . ومن الحق أيضا أننا لسنا ضحايا منزهين عن العيوب . ومع هذا فإن الخطيئة في هذه الحالة ليست خطيئة البعض فقط ، بل هي خطيئة الجميع . ولهذا لا يمكننا أن نوافق على أن شعوبنا وحدها هي التي ينبغي أن تتحمل العقاب ، فهي ليست الملوثة بكل تأكيد .

وليس نداء هذا من طرف واحد من أجل شعوبنا . فنحن واثقون من أن أخطار المستقبل لن ينجو منها أولئك الذين لديهم القدرة الآن على اتخاذ القرارات الهامة . هذه هي الرسالة التي أود أن أسجلها هنا أمام هذا المحفل باسم شعب فنزويلا ، وهي رسالة تعبر ، أو ينبغي أن تعبر ، عن ضمير البشرية وحكمتها .

ومنذ أيام قلائل ، لاحظ ممثلو أمريكا اللاتينية في المؤتمر الاقليمي المعدني بالفقر أن ٦١ مليون من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون في حالة من الفقر "لا تشيخ لهم حتى تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء" . وإزاء هذه الحقيقة التي قد تمكن ملاحظتها بسهولة على نحو أكثر جلاء وتأثيرا في مناطق أخرى نامية ، يغدو من الملائم أن نسأل أنفسنا : ما هو الحق الذي يمكن الاستناد اليه والالتزامات التي يمكن الاعتداد بها والتي تعلق على حقوق الإنسان الأساسية ؟ وبطبيعة الحال يمكن القول بأن كل حكومة مسؤولة عن معالجة مشاكل المجتمع الذي تمثله ، ولا يمكنها أن تلقي عبء مسؤولياتها هذه على غيرها . نعم ، هذا صحيح ، ولكن عندما تكون تلك المسؤوليات هي مسؤولياتها وحدها .

ولا يمكن لأحد أن يزعم أن الأمر كذلك . فالارتباط القائم بين تنمية اقتصاداتنا وبين الاقتصاد الدولي هو حقيقة من حقائق الحياة ، يبدو أنه يدفع بنا إلى التخليف بدلا من أن يقودنا إلى إحراز التقدم . فهل هذه مسؤولية جماعية أم لا ؟

ويبين تشعيم حديث للغاية للحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وضعه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أنه طالما أن المنطقة قد اضطرت إلى إجراء تكيفات شاملة أعطت الأولوية لموازن الحسابات الخارجية ، فإن النتيجة النهائية هي أننا قد نكون في وضع يتيح لنا التغلب على الركود في النمو واستعادة قدر كبير من الاستقرار في الأسعار ؛ غير أن تحقيق ذلك يستلزم حتما وضع حد لنقل الموارد الذي خضعت له اقتصاداتنا وعكس مسار ذلك النقل . وفي رأينا أنه لا يمكن تحقيق هذا الوضع إلا باتباع نهج مغاير تماما للنهج الحالي في معالجة مشكلة المديونية .

وترى فنزويلا - وأقول هذا باسمها بكامل السلطة السياسية والأخلاقية - أن الجهود التي بذلت كانت أكثر من كافية .

ولا يمكننا أن نتصور بقائنا في وضعنا الحالي على أنه سيناريو لمجتمعنا في المستقبل . فقد بلغنا النقطة التي أصبحت فيها التنمية والديون الخارجية نقيضين على نحو لا يمكننا أن نتجنبه إلى أمد غير محدود .

ولقد بذلت فنزويلا جهودا محمودة لتعيد اقتصادها إلى وضع مستقر وقابل للتنبؤ . وقد عاد ما قامت به من إعادة تنظيم داخلي وتكيف بالفائدة ، من حيث أنه مكّنها من خفض قوة مجتمعنا واحتياطياته . ولكي يؤتي كل ذلك ثماره الآن ، يجب علينا أن نتجنب خطر التضخم ، وأن نعيد تنشيط عمليات الاستثمار ، ونحسن الانتاجية ، ونرفع مستوى معيشة شعبنا ؛ وهذا كله يتوقف على مستوى الموارد التي يمكن أن نستثمرها في تقدمنا ، وعلى ما إذا كنا قادرين على ضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ اللذين يحتاج اليهما كل نشاط اقتصادي وكل تقدم اجتماعي .

ونحن مثل غالبية البلدان في منطقتنا ، يمكن أن نتاح لنا فرصة الخروج من هذه الازمة بنجاح . ولهذا فمن المحتم ألا تسمح لأنفسنا بالوقوع في هذه الجمود ، وأن نستفيد من هذا التحول . ولكي يتم لنا ذلك ؛ فإننا بحاجة إلى أن يتفهم المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة تفهما كاملا مدى خطورة الرهان الذي نسمي

إلى كسبه . ومن المستحيل تصوّر أن ممارسات هذه البلدان في تنسيق سياساتها الاقتصادية تعتبر في حد ذاتها جهوداً يمكن أن نعتبرها متسقة مع الظروف التي تجابهها بقية العالم ، أو أن نتصور أن مشاكلنا سوف تحل بهذه الطريقة .

إننا نرحب بما بدأ من تبصّر أكثر صفاء في المناقشات التي دارت في اجتماع تورنتو بشأن الحقائق التي تواجه العالم النامي ، ولكن بما أنه لم يجر أي حوار بناء ولم تتخذ أي تدابير تنفيذية قصيرة الأجل ، فإننا نعتقد أن من حقنا أن نحتفظ لأنفسنا بحق استكشاف الامكانيات التي قد تثبت ضرورتها .

وهناك في أمريكا اللاتينية مجموعة من البلدان تفكر من هذا المطلق . ويعهد "التزام أكابولكو بالسلم والتنمية والديمقراطية" ، الذي وقّعناه نحن الرؤساء الثمانية من أمريكا اللاتينية في العام الماضي ، تعبيراً عن اهتماماتنا وأهدافنا المشتركة . وقد وضعنا نصب أعيننا تحقيق الأهداف الضرورية في المجالات الثلاثة التي يشملها التزامنا ، ونحن نعتزم تعزيزها وتوسيع نطاقها . وسوف نجتمع في القريب العاجل في أوروغواي الشقيقة لكي نمثل مفاهيمنا ونحيط علماً بدرجة القبول والتفهم التي حظيت بها تقديراتنا .

وفنزويلا على استعداد لتقديم مساهمتها كي تضمن أن أمريكا اللاتينية لن تدعى بعيداً عن العالم الذي يبدو أنه يتشكل في الوقت الراهن .

إن تخفيف حدة التوتر وتبشير حلول المنازعات الدولية الخطيرة في مختلف أجزاء العالم لم تكن من قبيل الصدفة ، تماماً كما أن التوترات والمواجهات التي أذكت نيران هذه المنازعات لم تكن من قبيل الصدفة أيضاً .

لقد دخلت الدول الكبرى في عملية حوار ونزع سلاح . ونحن نهدئها ونأمل في أن يستمر ذلك ويتسع نطاقه .

وبدأت البلدان التي تجابه بعضها البعض ، والمناطق التي تعيش في منازعات ، تشعر بنتائج هذه الاتفاقات ، فبدأ يجري أخيراً اللجوء إلى المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشئت من أجل النهوض بالسلم . واسمحوا لي في هذا السياق أن أهنئ الأمين العام

على جهوده وأن أعرب عن تمنياتنا الصادقة بأن تحظى هذه الجهود بالدعم والمساندة من الجميع في هذه المنظمة .

ومن هذه العملية التي نأمل في نجاحها ، سوف تنبثق مرة أخرى امكانية توجيه مزيد من الموارد نحو التنمية . ذلك أن استمرار وجود التخلف المادي والبؤس البشري أمر لا يمكن تصوره ، ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لزيادتهما في عالم يمتلك شسرة لم يسبق لمجموعها مثيل . فهل سيتمكن المجتمع الدولي من توجيه موارده في اتجاه بناء ؟ عندما احتفلنا بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، كانت تمثل فسي اذهاننا جميعا تلك المنازعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفاجعة التي تمخضت عن انشاء المنظمة . بيد أننا قد عجزنا إلى حد بعيد حتى الآن عن التغلب على ما هو سائد من انعدام الفهم فيما يتعلق بكيفية اتاحة الرخاء ليكون في متناول الجميع .

وما زالت المنازعات الاقتصادية باقية دون تغيير . وهي آخذة في التفاقم باطراد . وسوف تؤدي بنا الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي إلى الكارثة ، ما لم تتحمل البلدان الرئيسية المعنية مسؤولياتها ، ويشعور كامل بالاتزام إزاء المجتمع الدولي .

ولعل الاوان قد آن أيضا لأن يسعى الامين العام الى عقد حوار يكفل انتهـاج المجتمع الدولي لمسار محدد للعمل يستجيب لهذه الحاجة بحير الملباة ؛ مسار عمل من شأنه أن يفسح مكانا بارزا لمسألة الدين الخارجي . فمن المؤكد أننا لا نستطيع الاستمرار في هذا النوع من التناور مع الذات الذي انحصر في نطاقه كل من العالمين المتقدم والنامي . ولعله ينبغي لنا أن نشغل عن إجراءات التقلدية وأن نعرض الموضوع ، بواسطة النشاط الذي يطلع به الامين العام ، على أسس الهيئات السياسية وأن نحاول إحياء فلسفة وممارسة للتعاون تكفل تحقيق التنمية من خلال الاتفاق المشترك .

إن المشاكل الاقتصادية ليست منبئة الملة بطائفة من المشاكل الأخرى التي نستطيع البدء في التصدي لها في السياق نفسه . لقد قيل إن أمريكا اللاتينية يستغرقها الاقتصاد السري للمخدرات . وقد اقتضى الأمر اتخاذ تدابير جذرية لمواجهة مناطق زراعة المخدرات ، وسيجري التركيز بصورة متزايدة على جعل العلاقات بين البلدان مشروطة باستئصال شأفة هذا النشاط . وإن فنزويلا ، التي احتلت مكانا بارزا في مكافحة المخدرات ، مصررة على العمل على كل الجبهات ، مثلما أوضحنا في ١٩٨٤ عندما عرضنا على الجمعية العامة فكرة اعتماد اتفاقية لمناهضة الاتجار في العقاقير غير المشروعة وتعاطيها - وهي الاتفاقية التي أقرت بعد ذلك بالإجماع . ولكننا نلاحظ أنه لا يوجد من چشم نفسه العناء سواء للإشارة إلى وجود حالة اقتصادية باتت تتفلسف على اقتصاد المخدرات وتجنبي منه الأرباح بصفة منتظمة أو لمقاومة تلك الحالة التي تشجع على قيام مراكز قوى اقتصادية ودعمها ، وتعمل في الواقع الفعلي وكيلها لها .

ومن المؤكد أنه يجدر بالأمم المتحدة أن تكشف ارتباط بعض أعضاء العالم المالي الدولي باقتصاد المخدرات السري . ويتعين علينا بالمثل أن نتقص الاتجار في النفايات السامة ، الذي اكتسب الآن أبعادا خاصة ، حيث تبذل المحاولات كيما تُنقل نفايات مجتمع استهلاكي مبذر فُرض علينا بوصفه نموذجا إلى مستودعات يقع معظمها في أراضي البلدان النامية ؛ وذلك علاوة على إشاعة عادات الفساد لدينا تيسيرا لمواصلة هذا العمل البغيض غير المشروع .

وقد فطن الاعضاء دون ريب الى أن رسالتي الى الجمعية العامة تستهدف أن تتناول مرة أخرى من منطلق أخلاقي ، بعض التحديات التي تواجهنا . ولا ينبغي أن يفهم هذا عن نظرنا قط ، لأنه لا يمكن تصور وجود الحضارة وتقدمها ما لم يرتبطا بالتطلعات الجوهرية لوجودنا الفردي والجماعي . ولقد اعتمدنا جميعا ، في هذا السعي الدائب من أجل أعمال الحقوق الأساسية للدول والافراد ، على الامم المتحدة - بوصفها المحفل المناسب لا لإعراب عن شواغلنا فحسب ، بل وأيضا ، وهذا هو الأهم ، لتوجيه الموارد وإنشاء الهيئات والآليات المختصة .

لقد أتاحت جهود الامم المتحدة إحراز التقدم في مسائل نعلق عليها أهمية خاصة . وأود أن أذكر بعض البنود التي قد يكون اختلال سلم الأولويات قد قلل من شأنها فحولها إلى مسائل روتينية في حين أنها ما زالت تحتفظ بأهميتها الكاملة من وجهة نظرنا . فكما هو معروف تماما ، تعترف فنزويلا بالترابط بين حقوق الإنسان جميعا - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتسمى الى تعزيز هذا الترابط . وثمة حالات تشكل تهديدا مستديما لتلك المبادئ . وتؤكد فنزويلا رفضها للتمييز العنصري في جنوب افريقيا - الذي يعتبر استشهاد منديلا مضرب الأمثال عليه - وتؤكد تضامنها مع شعب ناميبيا ، وتحت في الوقت نفسه على ضرورة أن تفضي المحادثات والمفاوضات التي تجري حاليا إلى استقلال ذلك البلد .

لكل تلك الأسباب جميعا ، ونظرا للدور البارز الذي اضطلعت به الامم المتحدة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات الدولية ، تؤكد مجددا تضامنها مع المنظمة وأعراب عمن إيماننا المتجدد بمبادئها ، وأعرض وضع خيرة جهودنا في خدمة قضية السلم والتعايش بين الشعوب .

ومن تلك المنطلقات ، أود أن أؤكد على منجزات الامم المتحدة في سعيها إلى وضع حد للصراعات في مناطق عزيزة علينا بوجه خاص - مثل اتفاق السلام في أفغانستان وإنهاء الأعمال العدائية بين العراق وإيران ، وهما بلدان نقيم معها علاقات ودية وبثاءة .

لقد بات من الجلي أن الإرادة الحازمة للدول المعنية هي وحدها القادرة على تهيئة الظروف المواتية لبلوغ الاهداف المحددة . ولهذا السبب ، وإذ نلاحظ وجود أفقاس محددة للسلم في مناطق أخرى ، نحث بلدان أمريكا الوسطى الخمسة التي وقّعت على إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى على أن تتفانى في الامتنثال للالتزاماتها ، بصرف النظر عن تدخل عناصر من خارج المنطقة . ويبدى استئناف الحوار السياسي بينها بصورة حقيقية وسريعة وبقدرة كبير من التصميم ، مع اضطلاع كل طرف بنصيبه من أجل وضع حد لصراع طال أمده بلا ضرورة . ونحن واثقون من أن العقل سيسود وأن السلم والتعايش الودي في ظل الحرية والديمقراطية سيكونان رمزين لتلك المنطقة العزيزة .

إننا نعرف أن كل أجهزة الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة الإضطلاع بالمهام المسندة إليها ولمواجهة أية حالة تهدد رخاء البشرية مواجهة بئاءة . غير أنه يجدر التذكير بالمصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة - وهي مصعوبات تتطلب أن نوليها أقصى قدر من اهتمامنا . ومن المفهوم بوضوح أن من واجب كل الدول الاعضاء فيها أن تساهم في دعمها بصفة مستديمة .

إن كلماتي الأخيرة اليوم ، بوصفي ممثلاً لبلد ديمقراطي في الروح والعمل ، تتمثل في الإعراب عن تمنياتي للأمم المتحدة بالنجاح في بلوغ مقصدها الرئيسي في كفالة السلم والامن للعالم . إن فنزويلا ستقف دائماً إلى جانب الأمم المتحدة ، التي أنشئت وأست لصالح وخير الإنسان في كل مكان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود باسم الجمعية العامة أن

أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على الكلمة الهامة التي ألقاها لتوه .

اصطحب السيد خايمي لوسينتشى ، رئيس جمهورية فنزويلا ، إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

من رئيسة وزراء مملكة النرويج .

امطاحت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج ، الى المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إنه لمن دواعي سروري البالغ

أن أرحب برئيسة وزراء مملكة النرويج ، السيدة غرو هارلم برونتلاند ، وأن أدعوها الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيدة برونتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ،

باسم النرويج ، أن أضم تهانتي الى أولئك المتكلمين الذين سبقوني في تقديم التهاني إليكم - سيادة الرئيس - على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

إن مجتمع الأمم يتطلع الى هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بآمال كبار وتوقعات عظام . فهل بدأنا أخيرا ، وبعد سنوات من التدهور ، في التعاون متعدد الأطراف ؟ هل نشهد أخيرا تحول المد ؟ إن الدور البارز البناء الذي اضطلعت به هذه المنظمة مؤخرا بنجاح فيما يتصل بالعديد من الصراعات الإقليمية إنما يدل بوضوح وجلاء على الحاجة الى أمم متحدة فعالة . ونحن ، الذين جرينا دائما وعن اقتناع على سياسة تأييد الأمم المتحدة ، يشجعنا أن نراها تستعيد دورها الحق بوصفها حامية ومعزة للسلم والاستقرار ، ومركزا توفق فيه الأمم سياساتها وأعمالها لصالح عالم أكثر أمنا ، يقوم أساسا على العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

إن التغيرات التي تطرا على سياسات الأمم ومواقفها أمر يستوجب أن توجد لديدنا في العالم بؤرة مركزية تظلم دستوريا وعلى الدوام بمهمة السعي الى إيجاد حلول تفاوضية للصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

لقد كانت هناك فترات طويلة عانت فيها الأمم المتحدة من الانقسامات بين الكتل ، وعانت بصفة خاصة من الافتقار الى الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ ولكن عالم ما بعد الحرب ذي القطبين قد أفسح الطريق الآن لعالم متعدد الاقطاب ، وأصبحت القوى العظمى تدرك تدريجيا أن من مصلحتها البقاء على منظمة عالمية أكثر فعالية .

إن العلاقات الثنائية المحسنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتي جسدتها معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القنصوات النووية المتوسطة المدى - سوف تسفر بلا شك عن آثار إيجابية على المساعي الجارية لتحقيق تخفيضات ملموسة في الأسلحة . ولا يزال من أهم مشاغل الحكومة الدروبيجية تحقيق الاستفادة مما تم تحقيقه والعمل صوب التوصل الى اتفاقات بشأن اجراء تخفيضات كبرى في الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وإبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب ، ومظفر الأسلحة الكيميائية ، والقضاء على أوجه الخلل بغية التوصل الى إيجاد توازن للقوى على مستوى أدنى للأسلحة التقليدية . ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في أوروبا ، حيث يوجد أكبر تركيز للأسلحة وأخطر تهديد للسلم والاستقرار .

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة أمر يستقطب اهتمام العالم بأكمله . وعلى الأمم المتحدة أن تنهض بدور هام في تشجيع مفاوضات نزع السلاح التي تجرى في مختلف أخرى - ثنائية وإقليمية ومتعددة الاطراف - ودعم تلك المفاوضات واستكمالها . وثمة سمة أخرى مشجعة في المناخ الدولي الحالي المتحسن ، وهي الاستعداد لمعالجة الصراعات الإقليمية الخطيرة بأسلوب جديد وبناء . ونحن نرحب بحقيقة استفادة شتى الاطراف استفادة متزايدة من المساعي الحميدة للأمين العام ، مما يتيح للمنظمة العالمية أن تنهض بدور حفاز حقيقي للتقدم صوب عالم أكثر سلما وعدلا وأمانا .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام . فلقد بدأت سنوات صبره وعمله الشاق الدؤوب تؤتي ثمارها ؛ وبدأت النكسات والجمود تفسح الطريق للقاء الافكار وللتنظيم . ولقد شهدنا هذا الموقف الجديد في اتفاقات جنيف الخاصة بأفغانستان ، وفي التوصل

الناجح الى وقف إطلاق النار في الحرب بين العراق وإيران ، وفي التقدم الذي أحرز صوب الحلول السلمية في المخراء الغربية وكمبوتشيا وناميبيا .

وهناك ميادين أخرى للصراع ما زالت في حاجة ماسة لاجراز تقدم . فلقد رحبنا باتفاق اسكوبيبولام الذي أبرم في العام الماضي . كما كانت هناك توقعات كبيرة أن يتوصل الرؤساء الخمسة في أمريكا الوسطى بأنفسهم الى حلول لمشاكل تلك المنطقة المضطربة ، فإذا بالجمود الحالي يطيل على نحو خطير من أمد محنة شعوب أمريكا الوسطى . ونحن نحث الاطراف المعنية على العودة الى المفاوضات وعلى مواصلة تنفيذ خطة السلم .

وفي الشرق الاوسط ، تبرز حالة الاضطراب المزمن في الاراضي التي تحتلها اسرائيل مدى الحاجة الى أن يبذل العرب والاسرائيليون جهودا حقيقية قوية ترمي الى تحقيق سلم شامل ودائم . وتؤيد الحكومة النرويجية عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . ونحن نؤمن بأن مثل هذا المؤتمر - بمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة - يمثل أفضل طريق لتحقيق تسوية متفاوض عليها ، وفي نفس الوقت ، تقع على عاتق اسرائيل مسؤولية خاصة بموجب القانون الدولي لحماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة ولضمان حقوق الانسان الخاصة بهم .

أما في جنوب افريقيا فما زال نظام الفصل العنصري قائما في تحد للمبادئ الاساسية للحضارة . إن نظام الفصل العنصري يجب أن ينتهي ، وسينتهي بالفعل . فالفصل العنصري ، الذي يمثل العنصرية المؤسسية ، لا يمكن إصلاحه ، وإنما يجب إلغاؤه . ولا بد من زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا في هذا المدد . فقد انقضت عشر سنوات منذ أن تمكنت الأمم المتحدة من الموافقة على فرض جزاءات إلزامية محدودة ضد الحكومة في بريتوريا ، ونحن نحتاج الآن الى التحرك صوب اعتماد جزاءات شاملة وفعالة ومن الضروري أن نبدأ العمل الآن .

لقد شجعنا تفاؤل الأمين العام فيما يتعلق بالافاق الافضل التي تاتح لاستغلال ناميبيا . ونحن نرحب بالاخبار التي مفادها أنه يمكن الآن إرسال فريق متقدم إلى ناميبيا يتولى الإعداد لوجود مدني وعسكري للأمم المتحدة في الاقليم ، الى أن يفضّل مع هذا الاقليم بالدور الذي هو أهل له ويتبوا مكانه الصحيح بين أمم العالم المستقلة ذات السيادة . وستتمسك النرويج بقوة بالتزامها بالمشاركة في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في مرحلة الانتقال .

لقد تسبب نظام الفصل العنصري والحروب والكوارث الطبيعية في الجنوب الافريقي في وجود ملايين من اللاجئين والمشردين . ولقد عقد في اوسلو في الشهر الماضي مؤتمر دولي ركز على الحالة بالنسبة لهؤلاء التعساء المحرومين . وقد شدد المؤتمر بشكل خاص على الحاجة لرعاية المشردين الذين لا تدخل رعايتهم حاليا في إطار مسؤولية وكالات الأمم المتحدة ، كما أبرز الحاجة لبرامج الطوارئ وخطط الإغاثة ونظم الإنذار المبكر ، ويتعين علينا جميعا أن نؤيد برنامج العمل الذي اعتمد في ذلك المؤتمر . من المفارقة انه في الوقت الذي يتحسن فيه المناخ السياسي في الأمم المتحدة تحسنا ملموسا ، نجد أن المنظمة تواجه خطر الإفلاس المالي .

إن الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة أمر لا يمكن قبوله من أي منظور كان . فهي تعوق التخطيط وتنشئ مناخا سيئا لتنفيذ عمليات الإصلاح ، كما أنها تقوض معنويات موظفي المنظمة .

إن الامتناع الانفرادي عن سداد الاشتراكات يقوض التعاون المتعدد الاطراف . وينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة وأن تفي بالتزاماتها المالية . ونحن نحث جميع البلدان على سداد كل ديونها بأسرع ما يمكن .

نحن نعيش في عصر يتسم بالتغير السريع . وقد شهدت شعوب البلدان الصناعية بوجه عام تحسنا سريعا في أحوال معيشتها ، بينما لم يكن الحال كذلك بالنسبة للبلدان النامية . ولئن كان عقد الثمانينات قد اتسم باحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، إلا أن هذا العقد يعد بالنسبة للعالم الثالث ، عقدا للفرص الضائعة . فلم يبذل أي جهد يذكر للحيلولة دون اتساع الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومع اقترابنا من نهاية هذا القرن ، فإننا نواجه التحدي الكبير المتمثل في التغلب على أزمة التنمية العالمية . ويتعين علينا أن نشن معركة ظافرة ضد الفقر الذي لا يزال يفرض على مئات الملايين من البشر وجودا لا يمكن أن يتوافق أبدا مع معايير الكرامة الانسانية .

إن أجزاء مختلفة من العالم تشهد تحقيق الاستقرار والرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بدرجات متفاوتة السرعة . إلا أنه لابد أيضا من اتخاذ اجراءات تصحيحية ؛ فالتحدي الذي يواجهنا هو تحد أخلاقي بالإضافة إلى كونه سياسيا . فنحن لا نستطيع تأمين مستقبلنا إلا بالعمل معا : ذلك أنه لا يمكن للبعض منا أن يؤمن بهذا المستقبل على حساب البعض الآخر . وسوف يرتفع المستقبل بمدى نجاحنا في انتهاك مواقف مشتركة إزاء التحديات المشتركة التي تواجهنا .

وتشهد معظم البلدان النامية انعكاسا في مسار الاتجاهات السابقة التي كانت أكثر تبشيرا بالأمل في تحسين الاداء في عملية النمو . وقد لعب التدهور الحاد في البيئة الاقتصادية الدولية دورا رئيسيا في إطلاق العنان للأزمة الحادة التي يعانيها

العالم الثالث الآن . ولقد ثبت ذلك بوضوح مرة أخرى خلال الاستعراض النصفى الأول لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي أجري هنا في نيويورك على مدى الأسبوعين الماضيين .

وتتسم الحالة الاقتصادية الحرجة للعالم الدامي بما يؤودها من أعباء الديون الخارجية الهائلة التي لا يمكن تحملها ، وبالتدهور الكبير في حصة المصادرات نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وللحمائية المتزايدة ، وللتدهور الكبير في تدفق تحويلات الموارد ، وخامة فيما يتعلق بالقروض والاستثمارات غير الحكومية ، ولعدم الاستقرار المزمع في سوق العملات الدولية ، بالإضافة إلى الارتفاع غير الطبيعي في الأسعار الحقيقية للفائدة .

أليس من الشاذ المقلوب سياسيا وأخلاقيا واقتصاديا أن يكون صافي تحويلات الموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية على مدى السنوات القليلة الماضية أكثر من ١٠٠ بليون دولار ؟ أليس من المفزع أنه بينما يعيش قرابة بليون من البشر حياة فقر وحرمان ، يتدهور مستوى الدخل الفردي في نحو ٥٠ بلدا ناميا في المقام الماضي ؟

لابد من عكس مسار هذه الاتجاهات ، ليس لأن هذه الحالة غير مقبولة في حد ذاتها فتجب ، وإنما أيضا لأن هذا التعديل سيكون في صالح جميع البلدان المتقدمة النمو ذاتها ، في الغرب والشرق على حد سواء .

وهناك حاجة لبداية جديدة في التعاون الإنمائي الدولي . فلابد من زيادة المعونات والقروض الإنمائية . إنني أشدد على هذه الحاجة ، ولا أرى سببا لأغفاء حقيقة أنه بينما تقدم النرويج في السنوات الأخيرة زهاء ١,١ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي في شكل مساعدات رسمية للتنمية إلى البلدان النامية ، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن متوسط المساعدات المناظرة التي تقدمها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي قد انخفض في نفس الفترة إلى نسبة ضئيلة لا تتعدى ٠,٢٤ في المائة . ومن الواضح أن بلدانا كثيرة يمكنها ، بل ويجب عليها ، أن تفعل أفضل

من ذلك ، بل وأفضل كثيرا . إننا ندعو البلدان المانحة الممتلكة في تقديم تحويلات مساعداتها الرسمية للتنمية إلى أن تبذل جهودا متجددة تتناسب مع قدراتها .

إن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج شئائي المسار : فلا بد من معالجة مسألتي التنمية وأزمة الديون على نحو عاجل وفعال . فالمسألتان مترابطتان ومتساويتان في درجة الحدة . وهناك بلدان كثيرة تجد نفسها داخلية في حلقة مفرغة تحتم عليها خدمة ديونها الخارجية وإعادة جدولتها وإعادة تمويلها في الوقت الذي تختنق فيه الاستثمارات وعمليات الإصلاح الضرورية لها . إن الحاجة عاجلة الآن إلى تخفيف عبء الديون من خلال سبل تنطوي على مشاطرة أكثر انصافا في تحمل العبء بين المدينين والدائنين . ولقد اتخذت النرويج خطوات عملية للتخفيف من عبء الديون ، وهي تؤيد بقوة اتخاذ المزيد من التدابير المتعددة الاطراف والمنسقة لتخفيف هذا العبء .

ومن الواضح أن البلدان ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون لن تستطيع سداد ديونها بأي حال . وعلينا أن نسلم تماما بهذه الحقيقة وأن نعالج المسألة طبقا لذلك . فنحن لا نستطيع مواصلة الابقاء على مجموعة القوانين الحديدية التي تحمل في طياتها مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي وزيادة المعاناة للجماعات الأكثر ضعفا ، فهذه القوانين تؤثر تأثيرا سلبيا على النساء والاطفال ، وتعوق التقدم الانساني وتنمية الموارد البشرية ، وتحد من الاستثمار والتجديد ، وتجعل من المستحيل تقريبا على الكثير من البلدان المدينة أن تتبوأ مكانها الصحيح في الاقتصاد الدولي .

لقد حملت المقررات التي اتخذت في قمة تورنتو الاقتصادية قدرا من الامل الجديد في أن تكون الدول الرئيسية القوية اقتصاديا على استعداد للعمل من أجل معالجة هذه المسائل . وعلى الرغم من أن هذه الدول وافقت مؤخرا على اتخاذ بعض الخطوات الجديدة ، وخاصة فيما يتعلق بافريقيا ، إلا أنه لا يزال يتعين على الدول الصناعية الرئيسية أن تعمل الكثير لتخفيف حدة مشكلة الديون .

وتعتبر المقترحات الاخيرة المقدمة من المدير المنتدب لسندوق النقد الدولي خطوات هامة للتوصل إلى حل حقيقي لأزمة الديون ، التي تعد في الواقع أزمة مشتركة للشمال والجنوب على حد سواء .

وعلى بلدان الشمال الصناعية أن تدلل الآن على أنها تعتبر فقر العالم الثالث تحدياً مشتركاً يواجهها . فنحن بحاجة إلى نظام عالمي أكثر انصافاً يقوم على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل والتضامن والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

وتعتبر حماية حقوق الإنسان من الشواغل ذات الأولوية للحكومة النرويجية . والعمل من أجل حقوق الإنسان هو عمل من أجل الديمقراطية والتنمية والتضامن والتقدم . وما يدعو إلى الأسف أننا لا نزال نشهد انتهاكات منتظمة ومستمرة لحقوق الإنسان تحدث في بلدان كثيرة . وينبغي لنا أن نعمل دون كلل للتصدي لهذه الانتهاكات ولتعزيز المكوك التنفيذية التي وضعناها لهذا الغرض . إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذا يتيح لنا فرصة لتؤكد من جديد التزاماتنا ونضاعف من جديد جهودنا للرقى بحضارتنا .

إن سكان العالم قد يتضاعف تعدادهم بحلول منتصف القرن المقبل . ومن الواضح أن تلبية احتياجات الجيل الحاضر وأجيال المستقبل تتطلب تحقيق نمو اقتصادي قوي ووطيد وقابل للاستمرار ، تدعمه حملة عالمية لحماية بيئتنا ومواردنا الطبيعية .

وفي السبعينات كان العديد يعتبرون أن البيئة والتنمية أمران متناقضيان . وفي ذلك الوقت اعتبرت المشاغل المتعلقة بالبيئة أمرا لا يمكن أن يتحملة سوى الاثرياء . أما اليوم فهي مشاغل لا يمكن أن يتجاهلها أحد .

لقد آن الاوان للبدء بعملية التغيير الضرورية هذه . ونحن بحاجة الى إحساس جديد برسالتنا ، وإلى رؤيا تتشوق لمستقبل أفضل . ونحن بحاجة الى إطار مشترك ومفاهيم يمكن أن توحد بيننا .

إن التهديدات التي تحقيق ببطيئة الاوزون قد فتحت مزيدا من الاعين على حقيقة أن أي دولة بمفردها لا يمكن أن تحمي بيئتها بمعزل عن غيرها ؛ وأن المشاكل العالمية تتطلب حولا عالمية . وينبغي أن تعقب بروتوكول مونتريال للعام الماضي إتفاقات أخرى تعقد بشأن اتخاذ تدابير لحماية الغلاف الجوي .

إن مشكلة معالجة النفايات الخطرة والنفايات النووية ، والحالات الأخيرة المتعلقة بطرح النفايات في العالم الثالث ، توضح بجلاء الحاجة الى إقامة نظام عالمي صارم لحماية البلدان النامية من أن تصبح أرضا لطرح النفايات الصناعية الفائضة في دول الشمال .

وفي المفاوضات الجارية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تستجيب للمطالب العادلة للبلدان النامية بغية التوصل الى توافق شامل في الآراء في وقت مبكر من العام المقبل .

وفي مؤتمر اوسلو الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام ، ناقش رؤساء ٢٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة متابعة تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، واتفقوا مع اللجنة على أن تحقيق التنمية القادرة على الاستمرار يستلزم تكريس سياسات البيئة والتنمية لحفظ السلم وضمان النمو على أساس مطرد قابيل للاستمرار والتخفيف من حدة الفقر .

وقد قدم في الدورة السابقة للجمعية العامة اقتراح لعقد مؤتمر للمتابعة في عام ١٩٩٢ . وتؤيد النرويج الاقتراح بعقد هذا المؤتمر ، الذي ينبغي أن يركز على مسائل التنمية المطردة .

وقبل مائة عام ، قال الكاتب النرويجي هنريك ابسن : "ليس هناك ما هو أقوى من فكرة أن أوانها" . وهذا القول ينطبق على فكرة التنمية المطردة ، التي يجب أن نعمل سويًا على جعلها حقيقة واقعة .

إن البشرية معرضة لآخطار سياسية واقتصادية ؛ وإن وعينا لـيتزايد بأننا نخاطر بوقوع كارثة بيئية مناظرة في نطاقها وأثرها لتدمير نووي واسع النطاق . وسيكون العقد المقبل فترة حاسمة . وسيتعين اتخاذ قرارات حيوية وصعبة . فنحن نمتلك القدرة على تدمير الحياة على هذا الكوكب ، ولكننا نمتلك القدرة أيضًا على إنقاذه والنهوض بشأنه . ويقتضي منا تحقيق التغيرات الضرورية أن نكون على التزام أقوى بالمؤسسات الدولية التي أنشأناها . ونحن بحاجة إلى تفاخر العقل مع تدقيق الخيالي للسياسات . ويجب أن يحظى الأمين العام للأمم المتحدة بدعمها الثابت . ويجب أن يمدح السلطة والموارد اللازمة لتعزيز الأهداف الأساسية لبقائنا ، والتي تتجسد في السلم والتنمية والبيئة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيسة وزراء مملكة النرويج على بيانها الهام الذي أدلت به للتو ، والذي كان بمثابة رسالة مشجعة ومفعمة بالأمل للعالم النامي .

اصطحبت السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج إلى خارج

القاعة .

السيد ونغ (منغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كنا نجتمع هنا في السنوات القليلة الماضية بينما تخيم الازمة المالية على الأمم المتحدة مثل سيف داموقليس . ولا تزال الازمة المالية اليوم قائمة نتيجة تقاعس عدد قليل من الدول الاعضاء عن الوفاء باشتراكاتها القانونية ، إلا أن سيف داموقليس قد اختفى فهداك الآن اعتراف عالمي واسع النطاق بأن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها في السعي إلى إقرار السلم . وبعد اتفاقي أفغانستان وإيران والعراق ، سكنت أصوات ناقدتي الأمم المتحدة ، على الأقل لفترة من الزمن .

وفي ظل هذه الظروف المناسبة ، يسرني أن أراكم ، سيدي الرئيس ، تترامسون أعمال دورة الجمعية العامة هذه التي ستشكل نقطة تحول في تاريخ الأمم المتحدة . ونظرا لخبرتكم الدولية الواسعة النطاق والتزام باندكم بمثل الأمم المتحدة ، لا يساورني أي شك في أنكم ستضفون على هذه الدورة القدر الكافي من النزاهة والحيثية والتوجيه . وأود أيضا أن أسجل تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلع به سلفكم ، السيد بيتر فلورين ، الذي ترأس دورة من أكثر الدورات انشغالا في تاريخ الأمم المتحدة . وما من شك في أن عام ١٩٨٨ سيكون من أبرز الأعوام في تاريخ الأمم المتحدة . فقد بدأت المشاكل التي كانت تبدو مستعصية على الحل تحرز تقدما تدريجيا على ما شئدة المفاوضات . ويرجع قدر كبير من الفضل في ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي لم يفقد الايمان قط في قدرة الأمم المتحدة على الامهام في تحقيق السلم ، حتى في بعض الايام الاخيرة الحالكة في تاريخ الأمم المتحدة . وقد أدت شجاعته وجهوده التي لا تكل ، بالإضافة إلى صبره الدؤوب ، إلى عقد اتفاقات بشأن أفغانستان ووقف إطلاق النار بين إيران والعراق . ونحن نشيد بالتزامه بالسعي إلى إيجاد حلول للمشاكل المستعصية الأخرى في الشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، وقبرص ، والصحراء الغربية ، وبصفة خاصة كمبوتشيا* .

الا أننا لا نزال نشعر بالقلق لأن بوارج الأمل في تحقيق السلم التي حملناها عليها من فييت نام بشأن مشكلة كمبوتشيا لا تزال ضئيلة وغير أكيدة . وطالما أن غزرو واحتلال كمبوتشيا يهددان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، فإنه يسرنا أن الأمين العام وممثلته الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، مازالا يعملان لحل مشكلة كمبوتشيا .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بورغ اوليغيه (مالطه) .

وتحن نؤمن أيضا بأن التزام الأمم المتحدة بالسعي الى تحقيق السلم في كمبودشيا يتفق تماما مع نص وروح مبادئ حركة عدم الانحياز ، التي اعلنت في مؤتمر القمة الاخير السلي عقدته في هاري ما يلي :

"إن الأمم المتحدة تمثل أكثر المحافل الدولية ملاءمة لما تقوم به من دور رئيسي في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتسوية المنازعات والازمات الدولية بالوسائل السلمية ... " (A/41/697 ، الاعلان السياسي ، الفقرة ٣١٥)

ولئن كانت التطورات السياسية الملحوظة في عام ١٩٨٨ تستحق اهتماماً متزايداً وتديقنا الكاملين في الجمعية العامة هذه ، إلا أنها لن تكون محور ملاحظاتي . فهذه التطورات الأخيرة هي تغيير هام في التيارات السياسية ، ولكن تحت هذه التيارات هناك تغييرات جذرية أكثر أهمية قد تغير الشكل السياسي والاقتصادي لعالمنا تغييراً جوهرياً . وإدراك هذه التغييرات الجذرية العميقة أصعب من ملاحظة التغييرات السريعة للتيارات التي نراها على السطح ، ولكن قد يكون تأثيرها أدوم ، وربما تحدد معالم القرن الحادي والعشرين .

وتتجلى هذه التغييرات الجذرية في التغيير الملحوظ في مواقف جميع الدول الكبرى وفي مواقف الدول الاغنى والاكثر نمواً . ففي العقود القليلة الماضية كان الرأي السائد في معظم المحافل المتعددة الأطراف أن بلدان الجنوب الفقيرة المكافحة هي التي تواجه مستقبلاً غامضاً ومحفوفاً بالمخاطر . وكان المذهب من البلدان الاغنى والاكثر نمواً في الشمال ، والتي تنظر إلى المستقبل في وثقة متزايدة ، أن توجه بعض مواردها وقدراتها الخلاقة وطاقاتها لمساعدة الجنوب .

ولكن حدث فجأة في السنوات الأخيرة أن شرعت بلدان الشمال الاكثر ثراءً في الحديث والتصرف على أساس أنها مهددة بالانقراض . وأصبحت كل الدول الكبرى ، ربما باستثناء اليابان ، تخشى أن تتخلف كثيراً في السياق المعاصر والتكنولوجي الجديد المطلق العنان إذا لم تجر تغييرات جوهريّة في سياساتها الاقتصادية . وستفهم البلدان التي تتمكن من ركوب الموجة التكنولوجية الجديدة لنفسها مكاناً متميزاً في القرن الحادي والعشرين ، أما البلدان التي لا تفعل ذلك فستضعف بشكل ملحوظ .

وهذا الإدراك هو الذي يفسر مثلاً الإصلاحات المثيرة الجارية في الاتحاد السوفياتي تحت شعار "البريسترويكا" وهي لفظة أصبحت مألوفة في اللغة الانكليزية كما هي مألوفة في اللغة الروسية . وأية أمة يساورها القلق اليوم على مستقبلها ستحاول القيام بعملية إعادة بناء ، بريسترويكا ، جسورة في أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فليس هناك خيار آخر ، على نحو ما أظهرته دولة هامة وكبيرة

أخرى وهي الصين ، التي تسعى لإجراء تغييرات لا تقل إشارة أو وضوحا في نظامها الاقتصادي .

ومهما يكن من أهمية هذه التطورات ، فهي أقل أهمية من التغييرات الجارية في الاقتصاديات الأكثر نموا . فأكبر علاقة تجارية ثنائية في العالم هي التي بين الولايات المتحدة وكندا ، حيث يمل إجمالي التبادل التجاري بينهما إلى ١٣٠ بليون دولار في السنة . ومن المرجح أن تقوي هذه العلاقة التجارية بالتصديق المتوقع على الاتفاق بين الولايات المتحدة وكندا بشأن التجارة الحرة بين البلدين ، الذي قد يترتب عليه قيام سوق واحدة ضخمة لأمريكا الشمالية .

ومهما يكن حجم هذه السوق ، فإنها ستبقى أصغر من الكيان الاقتصادي العملاق الذي سيظهر إلى الوجود خلال ٤ سنوات ، وأعني السوق الأوروبية الموحدة . فالقرار الذي اتخذته البرلمانات الإثنا عشر للمجموعة الأوروبية في عام ١٩٨٧ بالتصديق على قيام سوق أوروبية واحدة يضمن بالفعل قيامها بحلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وقد يكون التقدم نحو إنشاء السوق بطيئة لأن عملية صياغته تحتاج إلى ٢٠٠ إجراء قسم منها ٢٠٠ إلى مجلس وزراء المجموعة الأوروبية الذي أقر منها ٦٩ إجراء . ومن الواضح أن هناك إرادة سياسية لخلق هذه السوق الواحدة .

وستكون المزايا الاقتصادية لهذه السوق الواحدة هائلة ، إذ يبلغ تعداد سكان المجموعة اليوم ٣٢٠ مليون نسمة ، ويبلغ الناتج القومي الإجمالي الموحد ٤,٦ تريليون دولار . وتنبت دراسة بعنوان "اقتصاديات عام ١٩٩٢" ، أجرتها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والمالية اللجنة الأوروبية نشرت عام ١٩٨٨ ، بأنه عند إنشاء هذه السوق الواحدة ستبلغ الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي ما بين ٢,٢ في المائة و ٥,٧ في المائة في المدى المتوسط ، وتنخفض أسعار المستهلك بنسبة ٤,٥ في المائة إلى ٧,٧ في المائة ، ويخلق ما بين ١,٢ مليون و ٢,٢ مليون فرصة عمل جديدة . كما ستترتب على إنشاء السوق الأوروبية الواحدة تغييرات أخرى لا تقل أهمية ونعني بها الإزالة التدريجية للحواجز الإدارية التي تفصل بين البلدان الإثني عشر .

ففي عام ١٩٩٢ أو بعده بقليل سيكون في الوسع أن تتدفق السلع والخدمات بين البلدان الإثني عشر بغير عائق ، وربما كان هذا تطوراً ليس له نظير في تاريخ الإنسان حيث أنه لم تتم إزالة الحواجز الوطنية في الماضي إلا عند بناء الامبراطوريات . واليوم تزول هذه الحواجز طوعاً . ويعني هذا بالنسبة لمواطني المجموعة الأوروبية أنه في إمكانهم الذهاب إلى الكليات أو إلى العمل ، أو اختيار التقاعد في أي بلد أوروبي يشاؤون ، وأن يسافروا إلى حيث يشاؤون دون أن يبرزوا جوازات سفر ، وأن يدخروا أموالهم بأية عملة من العملات الإثنتي عشرة التي قد تصبح في نهاية الأمر عملة واحدة .

ويمكننا أن نتصور ماذا سيكون عليه العالم إذا حاولت سائر المناطق إجساء خفض مماثل للحواجز الاصطناعية التي تفصل بين البلدان . وهذا أيضا فالرأي السائد أن ذلك لا يمكن أن يحدث في أنحاء العالم الأخرى التي تمناني من النزاعات الوطنية أو العرقية أو الاقليمية . وقد يكون الأمر كذلك ، ولكن قد يكون مناسباً أن نذكر أنه منذ ٤٤ سنة فحسب كانت دماء ملايين الجنود تروي ميادين القتال في أوروبا أثناء الدفء عن الحدود أو السعي إلى توسيعها . وإذا كان بعض هؤلاء الجنود على قيد الحياة اليوم ، ولا بد أن البعض منهم ما زالوا أحياء ، فليسوف يحيرهم أن الحدود التي دافعوا عنها بالدم والتضحيات الجسيمة تزال الآن طوعاً في بعض جوانبها الأساسية .

وعلى كل البلدان التي يحارب بعضها البعض اليوم أن تتأمل التجربة الأوروبية . وإذا قدر للقوات الغيبتنامية . على سبيل المثال ، أن تعود لمها وراء حدودها الوطنية ، وأن تعيش في بيت نام في سلام مع جيرانها ، فسوف تصبح بسهولة بلداً ديناميكية مزدهراً بدلاً من أن يعاني شعبها اليوم من الحرمان ومن مصاعب اقتصادية جمة ، مما ترتب عليه تدفق خطير من النازحين لأسباب اقتصادية ، أصبحوا عبئاً ثقيلاً على باقي بلدان جنوب شرقي آسيا . والخيار واضح : هل نريد أن نسير في طريق أوروبا ، أو في طريق الهند الصينية ؟

وإذا كنا نرحب بالتكامل المتزايد للاقتصاديات المتقدمة ، فنحن ندرك الانطسار التي قد يسببها هذا التكامل للاقتصاد العالمي . فقد كان من الأسباب الرئيسية لتمتع الاقتصاد العالمي بالاستقرار النسبي ، وازدياد معدلات النمو ، وجود نظام تجاري عادل ومفتوح بمقتضى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية (الغات) الذي وضع موضع التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ . إذا حاول العمالقة الاقتصادية الجدد في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان بناء قلاع اقتصادية تؤدي إلى انقسام الاقتصاد العالمي فسوف يزيديون الهوة الحقيقية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وعلى الأعضاء في الأمم المتحدة أن يكونوا متيقظين ، ومستعدين للدفاع عن النظام العالمي المفتوح للاقتصاد . وسيكون من المفارقات المحزنة أن ينتهي الأمر بالتكامل الاقتصادي ، الذي قصد به إزالة الحواجز الاقتصادية الوطنية ، إلى خلق حواجز أشد تغلق النظام الاقتصادي العالمي في وجه البلدان النامية .

هذه بعض التحديات الكبرى التي تواجهنا في السنوات القادمة ، وقد هيأت الأمم المتحدة نفسها لمواجهة التيارات السياسية الجديدة التي تكتسح العالم اليوم ، وعليها أن تولي اهتماما مماثلا لبعض التغيرات الجذرية الكبرى القادمة . وإذا تيسر لدورة الجمعية العامة هذه أن تبدأ في تركيز انتباهها على بعض هذه المسائل ستكون قد حققت إسهاما تاريخيا .

السيدة رويس سيروتي (الارجنتينية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في

السنوات الاخيرة ، كان الذين يشاركون منا في المناقشات يبدأون في العادة كلماتهم بوصف متشائم للحالة العالمية ، وسرد للخراعات والاضاع التي تهدد السلم والاممن الدوليين . وكان استمرار وجود مراكز التوتر وحالات الظلم ، وظهور بعض الخراعات الجديدة أو تردي نزاعات قائمة يبرر هذه الصورة القاتمة ، ويدعونا إلى حد كبير إلى القلق والشعور باليأس بسبب المشاكل التي تبدو وكأنها ستبقى دون تسوية حتى تصبح من الامور المعتادة .

ولم تسلم الامم المتحدة من النقد ، وساد شعور بالتشاؤم لعدم تمكنها من التوسط لحل المشاكل . وفي اعتقادنا أن الوقائع قد أثبتت أن هذا النقد لم يستند إلى أساس سليم ، وأن ضعف الامم المتحدة المزعوم هذا ، وكما أكدنا في الماضي ، لم ينشأ إلا عن إنعدام الاتفاق بين أعضائها أو شعورهم بالاستسلام كما حدث في حالات كثيرة . وهناك ، في العلاقات الدولية ، اتجاهان متعاكبان ، فمرة فترة من النزاع يعقبها فترة تعاون ، مثلما يتأرجح البندول ، وإن كانت الفترتان تتداخلان في كثير من الأحيان . ويبدو أن تغيراً قد حدث في السنوات الاخيرة وبدأنا نرى من مرحلة النزاع إلى مرحلة التعاون .

وكان للأمم المتحدة دورها في هذه الحركة الجديدة . بل انها كانت في حالات كثيرة هي الإطار الضروري الذي يمكن عن طريقه التوصل بعد إلى التسوية النهائية للنزاعات التي استمرت طويلا ، وذلك من خلال الحوار والتفاوض .

وفي هذا العام ، وبصفة خاصة في الشهور القليلة الماضية ، حدث تقدم كبير في عدد من القضايا يمكن أن يعمى في معظمه إلى المنظمة . ويسعدني أن أبدأ هذه الكلمة بأن أعرب عن اعتراف حكومة الارجنتين بالدور الرئيسي الذي اضطلع به الاممن العام . فقد نجح السيد بيريز دي كوييار في توجيه الاحداث ودفعها في اتجاه التعاون هذا الذي اشرت إليه .

وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، بعد انقضاء ست سنوات من العزم والتصميم من جانب الاممن العام وممثله الخاص السيد ديفو كوردوفز ، الذي يشغل الآن منصب وزير

خارجية إكوادور ، أمكن توقيع اتفاق في جنيف بين أفغانستان وباكستان ، تضمنه حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وفي حالة إيران والعراق ، توصلنا أيضا إلى وقف القتال . والارجنتين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن ، تكرر التزامها بإيجاد سلم عادل ومشرف ودائم في إطار قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وتحث الطرفين على مضاعفة جهودهما لضمان مستقبل يسوده السلم والتعاون ، وهو المستقبل الذي ينبغي أن ينعم به الطرفان .

وأود أن أبرز هنا قوة الدفع التي تحققت مؤخرا لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . وقد سبق لنا في العقود الماضية أن تعاوننا بنشاط في مختلف عمليات حفظ السلم . وتقدم حكومة الارجننتين اليوم ، كمساهمة إضافية في هذا السبيل ، بعض العاملين ضمن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في إيران والعراق .

وفي هذا الإطار أيضا نلاحظ مؤشرات إيجابية في منطقة المغرب العربي ، ونرحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية في أيار/مايو الماضي بين الجزائر والمغرب . وننظر بتفاؤل إلى تطور عملية المشاورات التي يجريها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والأميين العام للأمم المتحدة مع بلدان المنطقة . ونعتقد أنه من الممكن إيجاد الحلول الدائمة لمسألة الصحراء الغربية .

ولا يسعنا إلا أن نذكر الجوانب المشجعة لبعض القضايا الرئيسية الأخرى . وأشير هنا إلى المحادثات الجديدة التي تجري بشأن قبرص ، وجنوب شرقي آسيا ، وبين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

ويمكننا من خلال التطورات في الآونة الأخيرة أن نلقي نظرة متفائلة على مستقبل الجنوب الأفريقي . ويجب ألا نتهاون في بذل الجهود لحين إيجاد مجتمع يسوده العدل والديمقراطية والمساواة في ناميبيا المستقلة . والأساس الدولي الوحيد المتفق عليه للتسوية السلمية لتلك المسألة ، هو خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الإقليم الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد تم تلبية كافة الشروط المتعلقة بتنفيذ الخطة . ونأمل أن تكون المحادثات التي تشارك فيها حكومات أنغولا وكوبا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا دليلا على تغير موقف جنوب أفريقيا الذي اتسم حتى

الآن يتحدى المجتمع الدولي . بيد أنه إذا كان الأمر على خلاف ذلك ، وكانت جنوب افريقيا تسعى ، على العكس ، إلى إدامة سياستها القائمة على الاحتلال الاستعماري لإقليم ناميبيا بطريق غير مشروع ، يصبح من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات الضرورية ، بما في ذلك الخطوات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، لتحقيق هدفها المتمثل في إحراز ناميبيا استقلالها .

وإلى جانب ذلك ، لا يسعنا إلا أن ننظر بقلق إلى استمرار بعض المشاكل التي يجب أن نضاعف جهودنا لتسويتها حتى لا تتخلف عن مرحلة التعاون التي أشرت إليها . إن الأحداث التي تجري منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي في الأراضي العربية المحتلة قد أضافت عنصرا جديدا في الحالة السائدة غير المستقرة أصلا والمتفجرة في الشرق الأوسط . ولا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للوضع في تلك المنطقة إلا إذا شملت هذه التسوية الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والمتمثلة في حقه في العيش في أراضيه مع إقامة السلطات التي يختارها وشكل الحكومة التي يختارها بحرية ، وحق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في العيش داخل حدود دولية معترف بها . وترى الأرجنتين أن من الضروري فتح قنوات للتفاوض لإيجاد صيغة قابلة للتطبيق ومقبولة من جميع الأطراف المعنية . وتتمثل الآلية المناسبة في هذا الصدد في عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع الأطراف وتوافق عليه .

ومرة أخرى تشير الحالة في لبنان القلق لدى شعب وحكومة الأرجنتين وتستعصي انتباههما . ويجب أن يتمكن الشعب اللبناني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في أن يعيش حرا من أي تدخل أجنبي ، وبذلك يستعيد سيادته الكاملة .

وهناك مسألة أخرى وهي إنهاء نظام الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ولقد تم على رفض الفصل العنصري بوضوح في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ولن يتحقق السلم في جنوب افريقيا إلا إذا قضى على هذا النظام على نحو تام وحاسم . ولبلوغ تلك الغاية بأكثر الطرق فعالية وسلمية ، يجب تطبيق الجزاءات الإلزامية على حكومة جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

وأود الآن أن أتحدث عن الحالة في أمريكا الوسطى ، وهي مسألة تهم بلدي بمسورة مباشرة ، وتؤثر في القارة كلها على نحو خاص . وقد ألقينا الضوء في العام الماضي ، وأثناء هذه المناقشة ، على الإرادة السياسية التي أبدتها خمسة من رؤساء أمريكا الوسطى الذين كان ردهم على الازمة الإقليمية هو توقيع اتفاق غواتيمالا .

إن بلدنا ، وهو عضو في فريق الدعم التابع لمجموعة كونتادورا ، قد عمل ومسا زال يعمل من أجل الحل السلمي للتفاوض لمشاكل تلك المنطقة . ونحن نؤمن أنه لا يمكن تحقيق الأهداف التي تنشدها الأمم المتحدة إلا إذا احترمت دونها ابطاء أو شروط مبدأ عدم التدخل ومبدأ تقرير المصير .

ونعتقد أن السلم يرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم التنمية . ولهذا قمنا برعاية خطة المساعدة والتعاون في أمريكا الوسطى التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتمدتها الجمعية العامة هذا العام . ومنذ توقيع اتفاق اسكيبولام الثاني ، اتخذت بلدان أمريكا الوسطى خطوات هامة صوب السلم . وهذا يبين أن السبيل الذي اختارته هو السبيل الصحيح بل السبيل الوحيد الصحيح الذي يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة .

وينبغي الروح ينبغي معالجة الصعوبات التي ظهرت في الأشهر الأخيرة . ونحن بلدان أمريكا اللاتينية نشعر بأن من واجبنا أن ندلي بدلونا في حل هذه الأزمة ، ونعتقد أنه من الضروري التخلي عن القوة والتهديد والقهر الاقتصادي . فهذه جميعها أصبحت في الواقع شيئا ينتمي إلى الماضي .

ولا يمكن البدء في عملية التنمية الاقتصادية ، وهي الأساس لأي استقرار في المستقبل ، إلا عن طريق التعاون وزيادة التكامل وابداء الإرادة السياسية الفعالة . ونحن مقتنعون بأن أمريكا اللاتينية قد شرعت اليوم في مرحلة تضامن نشط لحل مشاكلها . وقد تمخضت مبادرات مجموعة كونتادورا وفريق الدعم عن إنشاء آلية دائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر . وأنشأ رؤساء المجموعة في اجتماعهم في أكابولكو نظاما ديناميا لتوحيد ضوابط التشاور والتفاوض من أجل تحقيق أهداف أساسية هي النهوض بالسلم والتنمية والديمقراطية لشعوبنا ، وهي أهداف تتلاءم والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة .

ويشمل عملنا أيضا مجالات حيوية لا بد أن نعرز فيها جهودنا التعاونية الشس شرعنا فيها : وأشير هنا إلى نزع السلاح والشؤون الاجتماعية والانسانية والعلاقات الاقتصادية الدولية .

وإذا كان نزع السلاح يسهم في تحقيق الانفراج ، فإنه أيضا نتيجة منطقية له .
وقد واصل رؤساء دول وحكومات جمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند
واليونان وبلدي الأرجنتين العمل النشط في مجموعة الست بتمدد مبادرة السلم ونزع
السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي وهو المهمة التي تحتل بالأولوية .
ولا شك في أن تنفيذ معاهدة حظر القذائف النووية المتوسطة المدى يشكل خطوة
هامة في عملية نزع السلاح ، وإن احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة
النووية الاستراتيجية هو ، بدوره ، عنصر آخر يبشر بالخير في ميدان نزع السلاح
الثنائي . وهاتان الخطوتان هما بلا ريب لمالحي السلم والأمن الدوليين . بيد أن هذا
المناخ الجديد لم ينعكس بعد في الميدان المتعدد الأطراف . ونرى أن هذه الدورة
مناسبة ملائمة لتأكيد الامكانات التي يتيحها هذا الوضع الجديد في ميدان نزع السلاح .
وينبغي أن يسمح التقارب بين الارادات السياسية لمؤتمر نزع السلاح بأن يحرز
تقدما بشأن مسائل ذات أولوية مثل وقف تجارب الأسلحة النووية ومنع سباق التسلح فسي
الغضاء الخارجي وكذلك الانتهاء المبكر من إعداد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية
على أساس غير تمييزي .

وفيما يتعلق بالأرجنتين ، لا يسعنا لدى تناول المسألة الاساسية للسياسة
العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح إلا أن نشير إلى الحالة في جنوب الأطلسي .وقد
أيد بلدنا بقوة وحسم مبادرة الجمعية العامة التي تمثلت في القرارين ١١/٤١ و ١٦/٤٢
اللذين أعلننا منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون .

وقد خضعت منطقة جنوب الأطلسي لعسكرة لا مبرر لها من جانب الدول الحاضرة
للأسلحة النووية التي أنشأت فيها القواعد وتجري فيها مناوراتها وتحرك فيها
أساطيلها البحرية دون قيود ، الأمر الذي يؤثر أثرا سلبيا على الأمن فسي
المنطقة كلها .

ولهذا اقتضى الأمر ردا حازما قويا . فالدول التي اشتركت في تقديم القرارين
اللذين أشرت اليهما ما فتئت تعمل على نحو ناشط من أجل إيجاد وسائل فعالة ملموسة

لتوطيد السلم والأمن في المنطقة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٤٢ . والوثيقة الختامية التي أعدتها تلك البلدان ووقعتها في ريو دي جانيرو في شهر تموز/يوليه من هذا العام تبسط بعض المبادئ الأساسية : ومنها أن مسائل السلم والأمن تتمثل بمسائل التنمية ، وأن الدول ذات الأهمية العسكرية مطلوب منها أن تخفض وجودها العسكري وأن تمارس ضبط النفس في هذا الصدد ، وأن تحظر إدخال أسلحتها النووية في تلك المنطقة . وفي الميدان الاجتماعي والإنساني يود وفدي أن ينضم إلى الاحتفال بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

كذلك لا يسعنا إلا أن نشير إلى مسألة الاتجار بالمخدرات . إننا مصممون على مكافحة هذا الوباء بصورة حازمة ، وندعو بالجهود التي بذلها اشتاؤنا في أمريكا اللاتينية بالرغم من ظروفهم الاقتصادية الصعبة .

إن التقدم المحرز في الميدان السياسي يتناقض تناقضاً صارخاً وأفاق العلاقات الاقتصادية الدولية . والحقيقة هي أنه في مسألة التنمية لم يتحقق سوى القليل أو لم يتحقق شيء على الإطلاق في السنوات القلائل الماضية . وقد تمثلت النتيجة الرئيسية لهذا التقصير أثناء هذا العقد في أن البلدان النامية ، وخاصة البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية ، لم تتمكن من الاسهام في نمو الاقتصاد الدولي بطريقة تتلاءم وإمكاناتها .

لقد أدى الدين الخارجي المتزايد لتلك البلدان إلى نقل عكسي واسع النطاق للموارد المالية ، الأمر الذي يقيم عوائق كاداء أمام صادرات العالم النامي ويضج عقبات ضخمة أمام نمو التجارة العالمية . وتكشف الارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة ، والقيود التي تفرض على تجارة السلع الأساسية ، والتدابير الحمائية في البلدان الصناعية ، واستخدام الإعانات لتصدير منتجاتها الزراعية عن عدم وجود استراتيجية اقتصادية عالمية .

ومن الضروري ، كجزء من هذه الاستراتيجية ، إحراز تقدم كبير صوب رفع القيود على التجارة الدولية في الجولة الجديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار

مجموعة الاتفاق اعام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "نجات") التي ستتم لدى استعراض منتصف المدة الذي من المقرر أن يعقد في مونتريال في كانون الاول/ديسمبر . وأن تتم الموافقة وفقا لما اقترحتته مجموعة كايرونز في اجتماعها في باريلوتشي - على اطار من أجل اصلاح التجارة الزراعية في الامد الطويل وعلى برنامج لتدابير فورية تتضمن التجديد التعاقدى والخفض التدريجي في تدابير الدعم والحماية الزراعية ومآثر السياسات التي تتسبب في احداث تشوهات اقتصادية كبيرة .

وينبغي للاستراتيجية الجديدة للتنمية العالمية أن تركز على حل دائم لمشكلة الدين ، يتضمن ، من ناحية ، عملية اصلاحات هيكلية مستمرة في البلدان المدينة ، ومن ناحية أخرى تخفيض اجماليها في مبلغ المديونية ونقل حقيقيا للموارد المالية السي تلك البلدان .

والتنمية ضرورية أيضا لضمان الأمن العالمي في اطار هذا الترابط الذي أشرت اليه آنفا .

إن هذا التحليل للوضع الدولي والعملية الدينامية التي نخوض غمارها يؤدي بي الى مشاطرتكم بعض الافكار حول العمل الداخلي لمنظمتنا . في عام ١٩٨٥ قررت الأمم المتحدة الشروع في عملية اصلاح تمكنها من التصدي للتحديات التي تواجهها بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة . ومنذ ذلك الحين بذلت جهود كبيرة للتماس صيغ مقبولة للجميع . بيد أنه مازال علينا أن نقوم بالكثير . ونرى أنه اذا كان لنا أن نعتمد على الأمم المتحدة بوصفها أداة ملائمة قادرة على الاستجابة لاحتياجات عصرنا ، فلا بد في أقرب وقت ممكن من تجاوز هذه المرحلة الانتقالية . ونحن مقتنعون بأننا سنجد حلا مقبولة لدى الجميع . ولتحقيق ذلك نحن على استعداد لأن ندلي بدلونا ونتعاون في التماس الاتفاقات التي ستمكننا من تنفيذ الاهداف التي حددناها في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ .

وفي نفس الوقت لا بد أن تمول المنظمة على نحو مستقر حتى يتسنى لها أن تقدم لنا ما نتوقعه منها . وإذا لم يتحقق ذلك فلا نلومن إلا أنفسنا . ومن ثم يتعين على كل دولة عضو أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها دون فرض شروط غير واردة في الميثاق .

وأود أن اختتم بياني بالإشارة إلى مسألتين واردتين على جدول أعمالنا لهذا
أهمية خاصة بالنسبة لبلدي .

الاولى مسألة انتاركتيكا ، فالارجنتين مرتبطة بتلك القارة بأواصر السيادة والتاريخ والاستمرارية . والارجنتين بوصفها من الموقعين الاصليين على معاهدة انتاركتيكا قد شاركت بنشاط في وضع نظام فعال ومرن مفتوح لجميع الدول ، نظام ساعد على بقاء تلك القارة بعيدة عن الصراعات ، وكفل الا تستخدم إلا للأغراض السلمية ، وحماها من أن تصبح مجالا للخلافات الدولية .

والثانية هي مسألة مالغيناس ، وهذا موضوع استعماري قديم ، قائم منذ أول مراحل وجود الارجننتين المستقلة . واصبح هناك أمل حقيقي في تسوية المسألة ببروز حركة تصفية الاستعمار التي تشجعها الامم المتحدة . والجمعية العامة تعرف ، بل وهناك علامات أكيدة على قبولها ، الرغبة الدائمة لحكومة الارجننتين لاييجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة ، التي لها أولوية قصوى في السياسة الخارجية لبلدي .

ومنذ عام ١٩٦٥ تعاقبت القرارات التي تدعو إلى إجراء مفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة للوصول إلى حل سلمي للمشكلات المعلقة ، ولاسيما مشكلة مستقبل جزر مالفينام . وتؤكد هذه القرارات على اعتماد الأرجنتين للاشتغال لمطالب المجتمع الدولي ، لكن هذه الجهود احبطت المرة بعد المرة بسبب موقف الحكومة البريطانية ، التي رفضت بدء المفاوضات الشاملة رغم جهود الامين العام الذي ما فتئت حكومته الأرجنتين تنوه بمساعيها الحميدة للجمع بين طرفي النزاع .

ويزداد القلق في المنطقة وفي العالم بسبب زيادة التوتر في المنطقة فهي
الآونة الأخيرة نتيجة للتدابير التي تعمق الخلافات بين البلدين ، مما يجعل
الاستئناف المبكر للاتصالات الثنائية أمرا لا غنى عنه .

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الأرجنتين مرة أخرى حقوقها السيادية على جزر مالفينام وسموث جورجيا وسموث ساندويتش والبحار المجاورة ، فإنها تكرر الاعراب عن استعدادها للدخول في حوار مع المملكة المتحدة ، حوار واسع النطاق ومثلم ودون أية شروط مسبقة ، حوار يحترم مصالح سكان الجزر ويأخذها بعين الاعتبار ، ويضمن رفاهيتهم ورخاءهم .

وموقف بلدي في هذه المسألة ، كموقفه في المشكلات العالمية والاقليمية الأخرى ، هو الاستعداد للتعاون النشط لتحقيقا للمبادئ الأساسية لهذه المنظمة .

السيد بيدرغال غوتيريز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

أود أولا وقبل كل شيء أن اتقدم بالتهنئة إلى السيد دانتى كابوتو ، وزير خارجية جمهورية الأرجنتين ، الذي يعد مثالا بارزا لدبلوماسية أمريكا اللاتينية وتقاليدهما الحضارية ، لانتخابه بجدارة لرئاسة هذه الجمعية .

ويسعدني أن أعرب هنا عن تقديري واحترامي للسفير نيتا بارو ، الذي تعتبر خبرته الدبلوماسية واسهاماته ذخرا لمنطقتنا .

وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لجهوده الدؤوبة والفعالة من أجل تحقيق السلم والوثام فيما بين الأمم . وأؤكد له تاييدي وإعجابي .

وترغب حكومة وشعب بوليفيا في الاعراب من خلالي عن التضامن والتعاطف مع حكومات وشعوب بنغلاديش ، وجامايكا ، والمكسيك فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية التي وقعت خلال الأسابيع الماضية ، والتي تسببت في فقد كثير من الأرواح البشرية ونجمت عنها خسائر مادية جسيمة .

تبدأ الدورة الثالثة والأربعون للجمعية العامة مداولاتها في إطار طبي يتسم بتغيير عميق في السيادة العالمية . فاتفاق الشرق والغرب بشأن نزع السلاح والتفاهم قد فتح الأفاق أمام ملم دائم بالشروع في عملية واسعة من الحوار والمفاوضات نأمل أن تساعد على وضع حد لجنون سباق التسلح النووي . لقد بدأ الحوار في إنهاء الاستقطاب -

ونأمل أن يكون هذا إلى الابد - الذي كان قائما على نظريات هشة للتعايش السلمي ، وهو الاستقطاب الذي عرض للخطر نظام الامن الدولي . إننا نعيش في عصر جديد يسوده منطق العقل والعلاقات المخلصة بين الامم ، مما يعطي دفعة جديدة للحوار ويعزز الارادة السياسية لجميع الدول لدعم السلم والتعاون الفعال ، والتغلب على الهيمنة والضغط غير المنطقية ، ومن ثم يخلق نظاما عالميا يقوم على كرامة الفرد .

وستكون التغيرات التي حدثت مغيدة للجميع ، وستساعد على بدء عصر جديد في العلاقات بين الشمال والجنوب يقوم على اساس التكافل المتناسق ، وبحيث لا يكون الرخاء بعد الآن زهرة غريبة لا تنبت إلا في البلدان الصناعية ، وهي غدية لانها صناعية ، والتي تحتكر ذلك السحر المسمى التكنولوجيا .

إن التفاهم بين الدولتين العظميين على ارساء هذا الاساس التاريخي للسلم سيكون بمثابة اختبار لارادتنا في التعاون من أجل خدمة أولئك الذين يعيشون في بقاع العالم المهملة ، والذين يتصدون للعقبات القائمة في طريق التنمية ، ويواجهون احباطا قاسيا ويقدمون تفحيات اجتماعية هائلة .

ونحن اذ نعلم بأهمية نزع السلاح النووي ينبغي أن نعتزف بالجهود السلمية التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز ، والتي جاءت انعكاسا للروح المثالية الانسانية المتمثلة في ميثاق سان فرانسيسكو الذي يدعو إلى مجتمع دولي عادل يسوده الوئام ، والتي تقوم على الاسس الفلسفية التي أرسيت في باندونغ وبلغراد .

ولا شك أن تضامن بلدان العالم الثالث الضعيفة قد ساعد على دعم قضية البشرية ، التي تعززت بالتعاون بين الشرق والغرب ، بفضل نظرية وممارسة الحبيد الايجابي في عالم ظل يعيش حتى وقت قريب في فزع بسبب الرعب النووي ، ولا يزال يعاني من الآثار المدمرة للفقر المدقع الذي يكابده ثلثا سكان العالم . وهذه المشكلة الأخيرة تتحدى بقاء الجنس البشري ذاته .

وسيبقى مستقبل البلدان النامية معرضا لخطر فادح حتى تقوم ظروف مستقرة لدعم تنميتها وتقديم الحل السياسي لمشكلة الديون الخارجية . لقد استخدمت القوة في

بداية هذا القرن لحمل دول امريكا اللاتينية على سداد التزاماتها العامة ، ثم برزست نظرية دراغو التي جعلت استرداد هذه الديون قسرا عملا غير مشروع . وتوجد اليوم طرق أقل سفورا لغرض الضغوط على الدول ، ولاسيما دول امريكا اللاتينية والكاريبي وافريقيا . وهذه الطرق تفضي إلى ضغوط مالية لا يمكن تحملها وتسبب تراجع التنمية وإفقار الشعوب المعنية .

وفي عصرنا ، من غير المناسب القبول بمبدأ الحمائية في وجه هذا المصير
الثقيل الذي يتحمله العالم الثالث . وبالنسبة فإن التهديد باستخدام القوة أو
استخدامها غير مقبول بأي شكل من الأشكال . وهذه المسألة سياسية في جوهرها ، وهي
ترتبط بمسؤولية الدائنين والمدينين . ان بوليفيا ، على الرغم من كفائتها لتحرير
نفسها من أسوأ أزمة تضخمية عانى منها أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر
الكاربيبي ، تعترف بوجود هذا الالتزام المالي .

وما برحنا نتفاوض من أجل إعادة شراء ديننا التجاري بشروط مقبولة لنا
وللبنوك الدائنة . لقد مددنا دفعاتنا للوكالات التمويلية الرسمية المتعددة
الاطراف ، وعلى المستوى الثنائي كنا دائما مرنيين في نهجنا إزاء التفاوض مع نادي
باريسي .

بيد ان هذه الجهود وإبداءنا الحقيقي لحسن النية ولاعتراضنا بما ندين به
لا ينبغي أن تجعل أحدا يتخذ بصورة انفرادية قرارا بعدم السداد . ولكن التضحية التي
يقدمها شعبنا هائلة لان خدمة هذا الدين تبلغ أكثر من ٢٥ في المائة من قيمة
صادراتنا ، الامر الذي يمسك بخناق حق شعبي في السعي الى تحقيق نزع السلاح ومكافحة
الفقر . وهذا الوضع يتكرر بالاختلافات التي لا مفر منها في كل البلدان المديونة
تقريبا . وبالتالي ، يتعين على المجتمع العالمي كله - ولا سيما البلدان الدائنة -
أن يكون مدركا لهذه المسألة الخطيرة ، وأن يتخذ التدابير الواقعية والعملية
اللازمة للحيلولة دون أن تصبح مسألة الدين هذه كارثة سياسية ومالية لا يمكن التنبؤ
بآثارها على العالم أجمع . إن الأثر السلبي للدين على اقتصاد بلادي مشروح بإيجاز
المؤسفة في وثيقة أرفقتها ببيانتي وستعمم مع النص الرسمي لخطابي .

لقد أشرت بقدر من التفصيل الى مشكلة الدين الخارجي لانها تشكل الحلقة الأوضح
في الحلقة التي تقيد العالم الثالث بمصير قاتم ومجهول يتعين التغلب عليه . ولكن
لسوء حظنا ليست هذه هي الحلقة الوحيدة . إننا نعانى من مشاكل وأوجه عجز خطيرة
تتصل بالتمويل الخارجي من أجل التنمية ، وبشروط التجارة ، وهما ليسا إلا وجهين
للمسألة القائمة والمتعددة الأوجه .

ومن غير الممكن أن يجري تدفق رأس المال من الجنوب الفقير الى الشمال الغربي . إن منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدفع وحدها عن طريق دفعات الفوائد والالتزامات الأخرى ، ما يقرب من بلديونين من الدولارات الأمريكية في كل عمام للبلدان الدائنة أكثر مما تتلقاه . ويجب أن نسال أنفسنا : من الذي يسهم في زيادة تنمية من مثا ؟

وعلى الرغم من أن بوليفيا شاكرة وممتنة على التعاون التقني والمالي الذي تتلقاه من مصادر ثنائية ومتعددة الاطراف ، والذي يوجه نحو تنميتها ، فإن ذلك بصراحة لا يكفي ولا يتسق مع تصميمنا الراسخ على الخروج من مرحلة التخلف الحالية . ومن السليم أن نذكر في هذا المحفل تعاون وكالات منظومة الأمم المتحدة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وغيرها . ولكن من الضروري أيضا أن نعرب عن أملنا في أن تشارك هذه الوكالات على مستوى أعلى من الموارد في مساعي التنمية التي تظلع بها بلادي .

ولا شك في أن التكوين غير المتجانس والتعدي للمجتمع الدولي يجعل من غير الممكن التوصل الى اتفاق نهائي على تقييم المشاكل العالمية والاقليمية . ولكن علينا أن ندرك أن للعبة المصالح هذه في كثير من الأحيان أثرا هداما وفاصلا على السياسات الداخلية للدول .

بيد أن ما يشجعنا هو اقتناعنا بأن الاساس الذي نستطيع عليه تحسين العلاقات الدولية ليس المواقف المجففة والتصورات المسبقة . نحن نعتقد اننا نجتمع كل عام في هذا المحفل بغية إيجاد الحلول الصحيحة للمشاكل والمراعات التي تواجهه ، لا لزيادة تعميق خلافاتنا . ان هناك قيما أخلاقية عالمية تتمشى مع جوهر الكرامة الإنسانية ، أيا كانت حضارة المرء أو ثقافته أو هويته الوطنية . وتضم هذه القيم إرادة جميع شعوب الكوكب وعزمها على الحفاظ على السلم والحرية الفردية والاجتماعية ، والحق في التنمية والصلاحيه التامة للقانون الدولي .

ولم يعد بالامكان إرجاء إيجاد حل سلمي في أمريكا الوسطى . إن موطن الانسانية هذا ، قارة الامل هذه ، التي نتضامن معها أصدق التضامن ، ما يرح يعماني من عواقب الصراع بين الاخوة طيلة سنوات عديدة ، ولم يكن بالامكان لغاية الآن التخلص من العنف .

وربما من السليم الشروع بمبادرات دبلوماسية جديدة ، ترمي الى تنويع العمل المثمر الذي اضلعت به مجموعة كونتادورا وفريق دعمها لضمان تطبيق الاطار التفاوضي بين حكومات أمريكا الوسطى على الفور . وهذه مسألة ملحة ، ويوجد لها حل سليم : صيغة سياسية قيمة وعادلة من شأنها أن تؤدي الى وقف الاعمال العدائية وتشجيع التفاهم على أساس التنفيذ العملي للمبادئ الكامنة في تفكير هذه المنظمة العالمية وفرعها الاقليمي ، منظمة الدول الأمريكية . وليس من غير السليم أن نذكر فيما يتمثل بهذه القضية أوجه التناظر التي يمكن ردها الى النتائج المحققة في الترويج للسلام في المناطق الأخرى من العالم ، التي لا تزال ماثلة في أذهاننا .

إن أحد مبادئ القانون الدولي - ولعله أهمها وأكثرها انطباقا - رفض فرض مرحلة مبكرة جدا السياسة الاستعمارية التي سادت في ذلك الحين ، معتبرا فرض السيادة على أقاليم وسكان شرعوا في تحديد هويتهم الاجتماعية - التاريخية أمرا بغيضا . ولهذا السبب فإننا نرفض أية صيغة تنبع من العقلية الاستعمارية التي لا تزال قائمة ولا تزال تطأ بقدميها كرامة بعض الأمم .

لقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة استمرار فرض المملكة المتحدة سلطتها الاستعمارية على جزر مالغيفياس ، وفي هذه المناسبة يجسد بلدي تأييده للحقوق التاريخية لجمهورية الأرجنتين في إقليم الجزيرة الجنوبية الذي تحتله بريطانيا العظمى ، وتأييده لاستئناف المفاوضات الرامية الى إيجاد حل سلمي لهذا الصراع .

وبنفس هذا الوعي الأمريكي ، لا يزال تأييد بوليفيا لسيادة جمهورية بنما على القناة راسخا ، ومن واجب المجتمع الدولي أن يضمن تنفيذ معاهدة تورينغوس - كارتر .

وتوجد تناقضات في مناطق أخرى كانت موضوع قرارات الجمعية العامة ، وينبغي أن نكون عازمين على حماية مبدأ الاستقلال الذي لا يمكن سحبه تحت قلمي التدخل الأجنبي . إننا نشير الى الصراعات في كمبوتشيا وقبرص ولبنان وناميبيا والمحمرة الغربية .

وبهذه الروح ، نناشد الاطراف المعنية العمل على توحيد كوريا على أساس الحوار .

ومن حسن الحظ ، وبفضل مساعي الأمين العام للأمم المتحدة ، تقلصت الحرب في الخليج الفارسي ، التي أخلت بالسلم العالمي بدرجة كبيرة ، من الانتهاء . وهذا يعد إنجازا تاريخيا للأمم المتحدة التي أثبتت أنها أسمى وأجدر جهاز عالمي النطاق للحفاظ على السلم والتفاوض من أجله وتحقيقه أيما جرى الاخلال به .

وينبغي لنا أيضا أن نرحب ببداية عملية انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، وبالإحترام الذي أبدى لسيادة ذلك البلد ولسلامته الإقليمية . وهذا أيضا يعد إنجازا لهذه المنظمة العالمية .

إن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا تمثل وصمة عار في جبين المجتمع الإنساني . فمن المقيت للضمير القانوني والأخلاقي للعالم أن تستمر حكومة ذلك البلد في ممارسة هذه التفرقة العنصرية دون عقاب . إن تلك الحكومة ينبغي أن تكون موضع أشد ما يمكن من العقوبات بسبب مسلكتها الذي يتعارض بشكل كامل مع كدس مدونات القانون الدولي في مجال أعمال حقوق الإنسان واحترامها .

لقد كانت الأشهر الماضية مثمرة من ناحية التحكم بالصراعات وتجنب نشوب صراعات جديدة . وقد أثبتت أنشطة الأمم المتحدة أن الأمم المتحدة محايدة بدرجة كبيرة وأنها مشارك جدير بالثقة ، يساعد على إقامة الظروف التي تؤدي الى الحوار وحل الصراعات . ويوجد مناخ مبشر بـ "إقامة السلم" بالاقتران بالمودة والتوفيق وحسن النية .

لقد انبثقت روح جديدة ، روح ستغني الى إرساء السلم بطرق المناويزات العريضة التي ستوفر بدورها حوافز للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية لمجتمعنا ، ملغية الحاجة الى العنف ومزيلة إمكانيته . هذه آليات تقوم على مبدأ صيانة السلم ، وقد بدأت الدول مرة أخرى بالإيمان وبالثوق بهيئات منظومة الأمم المتحدة التي يمكن الاعتماد على نزاهتها وحيادها .

والبند الخاص بتطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول يند دون شك يوضح بشكل صارخ ضرورة رعاية وتوثيق العلاقات الودية بين الدول التي تربطها بعضها ببعض الجغرافية والحدود المشتركة . وهذه الفترة من تاريخ الانسان هي زمن الاندماج المادي والاقتصادي . ومن الامثلة السارة على المصالحة وإرساء السلم الدائم من أجل المنفعة المتبادلة مثال أوروبا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية . ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نسعى سعياً حثيثاً لتحقيق هذا الهدف المتمثل في إعادة الاندماج السياسي والاندماج الاقتصادي . ذلك هو السبيل الى الوحدة والسعي وراء مصير مشترك .

لا بد من معالجة هذا البند بأمانة فكرية كاملة في تحديد الاسباب التي تجعل في بعض الاحيان من غير العملي الإبقاء على علاقات ودية فيما بين الدول المجاورة عندما ننتظر حل الصراعات التي لا لزوم لها - وهي الصراعات التي يلزم التغلب عليها بالذات لأجل الاهداف الجديدة للشعوب في السلم والتنمية في إطار الأنشطة الدبلوماسية الخلاقة وبالإبداع الذي يتمشى مع التغيرات التي تطرأ حالياً في كل أجزاء العالم .

يتعين علينا أن نزيد قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ، وككل المبادرات الرامية الى تعزيز نظام السلم والامن الدوليين تستحق تأييدنا الحار ، لاننا على اقتناع بأننا لم ننجح بعد في اعتماد نظام فعال من شأنه أن يتلافى حدود صراعات ويوفر الحلول للصراعات . ويمكن إيجاد الحلول إذا واصلنا العمل بأمانة ضمن إطار اختصاص هيئات الأمم المتحدة والمبدأ القائل بأنه يتعين إيجاد حل سليم

لاي صراع في إطار فترة زمنية معقولة . ومن صالح المجتمع الدولي أن يوجد الآلية والجراءات التي تسهل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن التسوية السلمية للمنازعات .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يمكن أن يكون تدخل الأمين العام حاسما ، كما اتضح بالممارسة ، في تعزيز الحوار بين الأطراف أو في اقتراح صيغ بديلة ، حتى يمكن حسم كل الصراعات على نحو مرض .

والبند الخاص بالتسوية السلمية للنزاعات فيما بين الدول الأعضاء بهم بوليفيا بصفة خاصة ، ولهذا فإننا انضمنا الى مقدمي مشاريع القرارات التي تحث جميع الدول على أن تطبق إعلان مانيلا الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية وأن تلتزم به بحسن نية .

ونؤكد من جديد مرة أخرى هذا الموقف القانوني الذي يتسم بأهمية أخلاقية كبرى من حيث هيبة المنظمة العالمية ، بما أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد انشأت بالتحديد لصون السلم والأمن الدوليين . ويتحقق هذا الهدف عن طريق حسن النية والصراحة تمثيا مع المسلك النزيه الحنيف سياسيا بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات .

وفي إطار هذه المبادئ العالمية وفي ضوء السياسة الإقليمية الأمريكية ، اقترحت بوليفيا منذ عام ١٩٧٩ ، حلا لمشكلة مركزها غير الساحلي المفروض عليها نتيجة لعدوان مسلح حدث في عام ١٨٧٩ . ويعرف العالم أن بلدي قد نال الاستقلال في عام ١٨٢٥ بساحل على المحيط الهادئ ، وتغطي المقاطعة الساحلية منطقة تبلغ مساحتها حوالي ١٦٠ ألف كيلومتر مربع . ولم تقبل بلادي أبدا بعملية البتر الساحلي ، وما برحت طوال أكثر من قرن تبذل جهودا متواصلة لإيجاد حل لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات المباشرة ، ومنذ عام ١٩٧٩ فصاعدا بمشاركة منظمة الدول الأمريكية وتأييدها الدبلوماسي والسياسي .

إن بوليفيا تحتاج إلى التحكم السيادي في الوصول إلى المحيط الهادئ ، الأمر الذي يجعلها تستعيد مركزها الأصلي بوصفها بلدا ساحليا . وتحقيقا لهذه الغاية اضطلعنا بنشاط دبلوماسي مكثف أشار وعي الرأي العام العالمي بالمشكلة . واثناء هذه الأنشطة الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وخصوصا في الإطار الاقليمي لمنظمة الدول الامريكية ، اتخذ عدد من القرارات التي تحت الأطراف المعنية في النزاع مرارا وتكرارا على الشروع في المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل منصف لهذه المشكلة .

ويمكن فهم قدر الضرر السياسي والاقتصادي والمعنوي الذي أصاب بلادي نتيجة لسلب ساحلها في زمن ، في الماضي السحيق لحسن الحظ ، كانت فيه القوة هي القانون الأعلى للأمم .

وهذه المسألة المعلقة لها أسام سياسي ودبلوماسي نسعى وراء عليه إلى معالجة ظلم تاريخي . إننا لا نريد إنكار السلامة القانونية للاتفاقات الثنائية السارية منذ زمن بعيد ، ولكنها اليوم بحاجة إلى استكمال وتحديث في ضوء الوقائع الحالية للحياة الدولية . فالرد لا يكمن في عرض عبور حر إلى الساحل كبديل لإعادة الأرض المفقودة . ولهذا فإن الحكومات البوليفية المتعاقبة قد سعت إلى إيجاد حل عادل على أساس الأنشطة الامريكية اللاتينية . وهذه ليست مسألة يمكن تعميمها بمشاهات خطابية وبإدعاءات تقوم على حالات تاريخية متحجرة وبالية .

وتمشيا مع قرارات منظمة الدول الامريكية ، في عام ١٩٨٧ ، تقدمت بوليفيا باقتراح من أجل حسم الصراع إلى حكومة شيلي كأساس للمفاوضات . وقد أجريت هذه المفاوضات المباشرة بين الدولتين في مونتيفيديو في نيسان/ابريل من ذلك العام . ولسوء الطالع فإن هذا الاسم للتفاهم من أجل منفعتنا المشتركة وهو الاسم الذي كان يمكن أن يفتح أفقا وإمكانات كبيرة للاندماج والسلم والتنمية ، قد رفض بتمسكت ، الأمر الذي أشار حتى دهشة شعب ذلك البلد .

وعلى الرغم من استمرار السياسة العدوانية والمتعجرفة التي تنتهجها الحكومة الخالية في شيلي ، سيواصل بلدي بذل جهوده حتى يستنفد الموارد الاقليمية المتاحة أمامه في منظمة الدول الامريكية قبل عرض المشكلة على الأمم المتحدة .

ويخندو بوليفيا الأمل في أن التضامن الدولي ونجاعة المفاوضات الدبلوماسية الثنائية الهادئة والمستكملة سيتمكنان بلادي من الوصول مجددا الى المحيط الهادئ باللجوء الى تلك السياسة القائمة على السلم والاندماج والتنمية .

ونحن على اقتناع بأن جميع الدول الاعضاء تخوض نضالا مخلصا ضد الإتجار بالمخدرات الذي اتخذ في العقدين الماضيين أبعادا لم يسبق لها مثيل بسبب المواقف المتصلبة للمجرمين العاملين في هذه التجارة المربحة ، والذين يتحدون قدرة مؤسسات الدولة على العمل والمكافحة ، لانهم قادرون على استغلال قوة اقتصادية هائلة . إنها جريمة ضد البشرية يتعين علينا القضاء عليها . إن طبيعتها الفاسدة والوحشية تتجاوز أية اعتبارات معقولة ، ويجب أن يكون هدفنا إزالة جميع جوانب هذا النشاط اللاإنساني ، إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل الإتجار بالمخدرات وعواقبه .

وإزاء هذه الحقيقة التي لا مفر منها ، بادرت امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ودول حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي بتقديم مبدأ المسؤولية الجماعية المشتركة في الكفاح للقضاء على هذه الآفة مرة وإلى الأبد - وقد وافقت على ذلك جميع الدول .

إن التعريف الجديد للجريمة لا يفصل بين البلدان النامية التي يطلق عليها تمييزاً اسم بلدان منتجة أو بلدان عبور للمخدرات والمواد الممنوعة للعقل ، والبلدان المتقدمة النمو التي توصف - بنغمي الأسلوب - بأنها بلدان مستهلكة . إن مشكلة ذلك النشاط الإجرامي ، وأعني بها مشكلة الاتجار بالمخدرات ، تؤثر بالتساوي على الجميع بما لها من أثر سلبي على الاقتصادات ، علاوة على آفة إدمان المخدرات .

وتجدر ملاحظة الخطوات التي اتخذت نتيجة للتزام من الدولي الحقيقي في المهادن لمكافحة هذا الشر ، من خلال الأنشطة التي يظطلع بها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا ، التي أعلنت - ونفذت في حالات عديدة - برامج المساعدة الاقتصادية للبلدان المتأثرة بإنتاج المخدرات ، لتمكينها من التصدي لهذه المشكلة بفعالية .

وعلى الرغم من النوايا الطيبة ، فإن مستوى التعاون ما زال منخفضاً ولا يغطي الحد الأدنى من متطلبات الخطط القائمة التي تستهدف القضاء على هذه المشكلة . لقد سنت بوليفيا لتوها قانوناً قوياً تعمل على تطبيقه في هذا المضمار غير المتكافئ ضد سطوة تجار المخدرات : وهو القانون المنظم لزراعة الكوكا والمسواد الخاضعة للرقابة ، الذي يعد من أحدث القوانين التي وضعت في السنوات الأخيرة في مجال القوانين الإيجابية لمكافحة المخدرات . إن سماته المميزة تجمع بين العقوبات الشديدة والاستعاضة عن محاصيل الكوكا ببدايل انمائية مبرمجة تستهدف التعويض عنها بمحاصيل زراعية أخرى ، وتوفير الحوافز الاقتصادية الضرورية للمزارعين المتأثرين بالقضاء على المحاصيل التقليدية أو الانتقالية .

وقد حققت الجوانب الإيجابية لذلك القانون نتائج مشجعة . ففي الوقت الذي زادت فيه عمليات مصادرة عجينة الكوكايين زيادة كبيرة ، تم القبض على كثير من ذوي السطوة من تجار المخدرات كما تم تدمير مئات من مصانع الكوكايين . هذا فضلاً عن أن آلاف الهكتارات من مزارع الكوكا اجتثت من جذورها امتثالاً للالتزام الدولي . ولكن من الواضح أن هذه الجهود ستبوء بالفشل إذا لم تسارع الدول الصناعية - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - في الوقت المناسب إلى تقديم إسهاماتها الفعالة من الموارد

المالية التي تعهدت بها . وفي هذا الصدد تدعو بلادي المجتمع الدولي الى الاسهام على نحو حاسم في القضاء على مشكلة اساءة استخدام المخدرات والاتجار بها ، ومضاعفة جهودها دون ممارسة ضغوط أو وضع شروط ، لانتنا في كل يوم نقدم الدليل على تصميمنا على مواصلة الكفاح حتى النصر النهائي .

أود في الختام أن أؤكد مرة أخرى على التزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، واقتناعنا بأن البشرية لا بد - بمساندة الجميع - أن تتابع مسيرتها الميمونة التي بدأتها في الآونة الأخيرة صوب هدفها الجليل المتمثل في السلم والعدالة .

فليبارك الله السلم العالمي .

السيد دا لوي (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية)

عن النص الفرنسي الذي قلمه الوفد) : لقد رحبنا مع عظيم الارتياح بانتخاب السيد كابوتو لرئاسة دورة الجمعية العامة الثالثة والأربعين . وإننا لعلنا اقتناع بسلطان خبرته المهنية وحنكته السياسية والدبلوماسية ستقودان أعمالنا الى النجاح . ومن خلال شخصه الموقر يسرنا أن ننقل الى أرجنتين العصر الحديث مشاعر الأخوة والصداقة التي يكنها لها شعبنا الذي يقيم على الجانب الآخر من الأطلسي ، والذي يتابع بثقة وتعاطف متجددين التقدم الديمقراطي الذي تعيشه شعوب أمريكا اللاتينية .

وللسيد بيتر فلورين سلف السيد كابوتو نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا للعمل الممتاز الذي أنجزه أثناء ولايته بوصفه رئيساً للدورة الثانية والأربعين .

أود أيضاً أن أهنئ الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الجديرة بالثناء التي يسعى بها الى إيجاد حلول سلمية للمشاكل العديدة التي تواجه على أداء هذه المنظمة ، ونهنته بصفة خاصة على دبلوماسيته المثمرة التي يستخدمها في البحث عن حلول سلمية للصراعات الإقليمية .

إن جمهورية الرأس الأخضر تشارك السنة بعد الأخرى في مناقشة الجمعية العامة لتعرب عن موقفها إزاء المشاكل الرئيسية التي تهم الجنس البشري .

فمن نزع السلاح الى إنهاء الاستعمار ، ومن السلم والأمن الدوليين الى مكافحة التمرد ، ما انفكت بلادي تضم صوته الى أصوات أغلبية أعضاء هذه الجمعية مشاركة إياهم شواغلهم وآراءهم ، ومعربة عما لديها من أفكار واقتراحات لحل هذه المشاكل .

واليوم ، نود أن نركز على بعض المسائل التي نرى أنها تستحق أن توليها الأمم المتحدة اهتماما خاصا في هذه المرحلة التاريخية من الشؤون الدولية ، وفي وقت تحدث فيه تغيرات عميقة في العالم وفي حياة المنظمة وفي الحالة الاقتصادية الدولية وفي مسيرة السلم في الجنوب الافريقي .

إن العالم يشهد حاليا تغيرات ذات أهمية جوهريّة في ميادين شتى من الشؤون الدولية . وعلى أعتاب عام ٢٠٠٠ أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الجنس البشري هو قدرته على توجيه هذه التغيرات بطريقة تكفل دوام الحياة والسلم والتنمية والعدالة والتقدم للجميع .

ففي المجال الاقتصادي ، ان التغيرات التي حدثت في العقود الأخيرة والتي تتم بظهور أقطاب جديدة للتنمية اتخذت شكل ديناميات قادرة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وتنحية أقوى جوانب الاستقطاب الثنائي العالمي الذي اتسمت به العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب .

وهذا التغير في الشؤون الاقتصادية الدولية تترتب عليه تغيرات عميقة في توجيه النظم السياسية في كثير من بقاع العالم سواء على الصعيد المحلي أو الدولي . أما التكافل المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية فهو جانب هام آخر للتغيرات الحالية الناجمة أساسا عن الاحتياجات الاقتصادية التي - مع اقترانها بتطور التكنولوجيا الجديدة - تجعل من الضروري أن يكون هناك تفهم متبادل لمصالح جميع البلدان والنظم على الامعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء .

إن التطورات الحالية تقتضي أن تكون نتائج المفاوضات في مختلف المحافل الدولية متعددة الاطراف مراعية للواقع الجديد الذي لا يمكن توجيهه وجهة إيجابية إلا عن طريق إضفاء الصيغة الديمقراطية الحقيقية على تلك العلاقات ، وبرز نظام اقتصادي دولي جديد* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

إن الاتجاهات التي يمكن ملاحظتها الآن نحو الاستقطاب المتعدد الاطراف في العالم في المجال الاقتصادي ، والتفاهم المتوازي للآزمات في النظام الاقتصادي الدولي ، كان لهما أثر مباشر على سلوك مختلف الشركاء الاقتصاديين . وإن كانت هذه الحالة تؤدي ، من ناحية ، إلى الحمائية وإلى ظواهر أخرى مشابهة ، فإنها ، من ناحية أخرى ، تحفز على إجراء تجارب جديدة في مجال التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب .

وفي المجال السياسي ، نشهد أيضا تغييرات هامة . واستئناف الحوار وتكثيف التعاون بين الدولتين الأعظم يشكل محورا هاما لتلك التغييرات .

إن لقاءات القمة بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وإبرام معاهدة إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، تعد إسهامات خاصة في تهيئة مناخ الانفراج في العلاقات الدولية ، وفي توفير عنصر العقلانية الذي يعارض التدخل وقد يؤدي إلى تعزيز مبدأ عدم استخدام القوة في تسوية النزاعات . وإن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى خطوة كبرى في نزع السلاح ، ونرى أنه ينبغي اتخاذ خطوات أخرى هامة في المجال النووي للقضاء على خطر المحرقة من على وجه الأرض . ونحن مقتنعون بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على حد سواء عازمان على تحقيق هذا الهدف السامي الكبير تحقيقا كاملا ، وبأنهما سيتمكنان من الامتناع عن أن يعضا في الغشاء ما قررا إزالته من على وجه الأرض .

وإننا إذ ندرك أن هذا الاتفاق لا يتعلق إلا بجزء يسير من الترسانات النووية الراهنة ولكننا في الوقت نفسه نثق بالدينامية التي بدأت وبالإرادة السياسية الكامنة وراءها ، نرى أنه ينبغي ألا يبعد المجتمع الدولي عن هذه الدينامية . نرى على العكس من ذلك ، ينبغي أن يشجع هذا الدولتين العظميين على مضاعفة جهودهما للقضاء الكامل على الأسلحة النووية .

وعلى المستوى الإقليمي ، نتابع باهتمام بالغ التغييرات التي وقعت في آسيا وتتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات . فمن أفغانستان إلى كمبودشيا ، ومن الجنوب الافريقي إلى الخليج ، سادت رسالة السلام والحلول التفاوضية في الشهور القليلة الماضية . ولا يسم المجتمع الدولي إلا أن يرحب بهذا المناخ الذي يفتح آفاقا جديدة للتقدم .

تود الرأس الأخضر أن تعرب عن رضاها الكبير بهذه التطورات ، مذكرة بانهما ، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ، تؤيد دائما طريق الحوار ، والعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمساواة السيادية فيما بين الدول ، والتعاون القائم على التضامن . وفي عالم اليوم ، يتعرض الجميع للخسارة عندما يتغلب على الحلول التفاوضية ويلجأ إلى القوة بدلا من ذلك .

ويحدونا أمل قوي في أن يشمل هذا الاتجاه جميع النزاعات التي راحت ضحيتها طيلة سنوات عديدة أرواح كثيرة وانتشر فيها الخراب ، وُثِّقَتْ فيها آمال البشر . إننا نشجع أطراف المفاوضات السلمية على بذل قصارى جهدها لتحقيق الحلول السلمية الدائمة .

ورغم التطورات المشجعة التي أشرت إليها توا ، لا تزال الحالة السياسية الدولية مخوفة بالمخاطر . والتغيرات التي تقع حاليا في السعي إلى تسوية النزاعات الإقليمية بحاجة إلى تعزيز . ونأمل أن يساعد الانفراج السياسي الراهن على تعزيز السلم ، وألا يتعرض السلم للخطر نتيجة اهتمامات تكتيكية أو قصيرة الأجل تعرض للخطر المكاسب المحققة في مجال الأمن الدولي .

وفي الوقت نفسه ، نرى برضا وبأمل متجدد ، وبخاصة في أمريكا الوسطى والجنوب الأمريقي ، القيام بعملية منظمة جيدا ومؤسسية تساعد عن طريقها بلدان مجاورة وغير مجاورة في القضاء على بؤر التوتر لا تزال قائمة .

ومشاركة بلدان المنطقة نفسها أو القارة نفسها في هذا المسعى تبين وجود أشكال تضامن جديدة مع شعوب بلدان تهددها زعزعة الاستقرار أو بلدان وقعت ضحية لنزاعات مطولة . وهي تبين أيضا إدراكا عالميا جديدا للأمن الإقليمي وإرادة سياسية جماعية متجددة ، وهما أمران مؤاتيان لتحقيق السلم ويعبران عن عزم المجتمع الدولي المتجدد على حل النزاعات .

إن أعضاء المجتمع الدولي ، وبخاصة الذين تقع عليهم مسؤوليات كبرى عن صيانة السلم ، يجب أن يواصلوا المضي قدما صوب التسوية التفاوضية للنزاعات ، وأن يبذلوا قصارى جهدهم لامتناع عن أي نوع من التدخل يمكن أن يتلف عملية السلام القائمة ، أو

قد يهدد بالخطر المبادرات التي يتخذها الامين العام لتحقيق تسويات تفاوضية للنزاعات .

وعلى الساحة الدولية الراهنة ، نعتقد أنه يجب على جميع البلدان ، وجميع الحكومات ، وجميع القادة أن يقوموا بواجبهم في تعزيز السلم والهدوء بالتنميس ، ليفتحوا بالتالي آفاقا جديدة للتقدم وتحرير الشعوب مع تحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية .

من هنا كانت للتعددية أهمية كبرى في السعي إلى حلول للمشاكل العالمية . إنها أداة حاسمة في إطار التغييرات الجارية اليوم المؤدية إلى تقييم وتعريف أفضل لمحيط العالم خلال العقود القليلة القادمة .

في السنوات الأخيرة ، كانت الرامي الاخير أحد البلدان التي سعت إلى تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة لا غنى عنها في عالم كهذا الذي نعيش فيه الآن ، عالم يمكن فيه للمشاكل العالمية التي تؤثر على الجميع أن تُناقش وتُحل بجهود جماعي وإجراءات تتخذها جميع الدول الاعضاء .

لا نزال نقتنع اقتناعا راسخا بأن الأمم المتحدة توفر إطارا مناسبيا يعتمد عليه لمناقشة المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية . ونحن مقتنعون أيضا بأننا إذا أردنا أن نعيش في سلم ونحل مشاكلنا المشتركة بوسائل سلمية ، لن يكون أمامنا أي بديل عمليا من الأمم المتحدة .

ونحن نرى أن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة جدير بالتقدير ، وهو يتراوح بين إنهاء الاستعمار وحماية حقوق الإنسان ، بين قوات حفظ السلام والمساعدة الإنمائية الاقتصادية . والإسهام الأكبر الذي قدمته الأمم المتحدة ، أو قدم عن طريقها ، لإقامة عالم أكثر سلمًا وأكثر إنسانية ، لا يرقى إليه الشك .

إن المهام التي لا تزال تواجه الأمم المتحدة مستقبلا هائلة . ونجاحها فسي استكمال نهوضها بتلك المهام يتطلب في كل مرحلة إعادة التفكير في أساليبها ومسايرة أساليبها لتطور الاتجاهات السائدة في العلاقات الدولية ، التي تعد انعكاسا لها ، ويجب أن تكون انعكاسا لها وفي الوقت نفسه أداة مفضلة .

إننا نعتقد أن نجاح الأمم المتحدة في تحقيق المبادئ السامية والاهداف النبيلة الواردة في ميثاقها سيعتمد على قدرتها على تعبئة البشرية من أجل السلم وجعل شعوب العالم تدرك الحاجة إلى الوصول - عن طريق التغلب على العقبات - إلى حلول لمشاكل الجوع والتنمية والامية وتحرير الشعوب وأيضا الدفاع عن حقوق الإنسان في أبعادها العديدة .

إن آفاق السلام الآخذة في الظهور الآن في الجنوب الافريقي تبدو أساسا في الإرادة الملحة من أجل السلام التي تلهم الشعوب والبلدان التي كانت ضحايا لاستراتيجية زعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، وتعد أيضا نتيجة أخرى للجهود الدبلوماسية الدؤوبة الرشيدة التي بذلت عبر سنوات عديدة ، والتي في مقدمتها بشكل خاص "صيغة لوساكا" و "اتفاق نكوماتي" .

إن الرغبة في السلام التي تعرب عنها دائما أنغولا وموزامبيق ، والتي يمكن لبلادي أن تشهد بها بحق ، تمثل عاملا هاما وحاسما في إمكانية استمرار البحث بطريقة تفاوضية عن حل للنزاع وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ، وذلك رغم منطق المواجهة المفروض من الخارج .

ومن ثم نرحب بانسحاب القوات العسكرية لجنوب افريقيا من الاراضي الانفولية ، وبالتأكيد الرسمي لرئيس جمهورية جنوب افريقيا بـسريان مفعول اتفاق انكوماتسي وأهميته في الوقت الراهن ، وبتعهد برييتوريا بالشروع في تنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، بهدف تحقيق استئصال ناميبيا .

إن الاحترام الذي يجب أن نتوخاه تجاه عملية التفاوض في الجنوب الافريقي ، وهي عملية رسخت في نفوسنا اقتناعا بأن قرارات الأمم المتحدة الهامة ليست أكثر من حبر على ورق في ظل تجاهل حكم القانون والرأي العام العالمي ، يجب ألا يؤدي بنا إلى التقليل من أهمية وأبعاد النجاح الدبلوماسي الذي تحقق في المنطقة .

هذه انتصارات كبيرة للقانون الدولي وللأمم المتحدة لأنها الضامن العالمي له . ولم تتحقق النجاحات الدبلوماسية هذه إلا بالجهود المتضافرة لأعضاء المجتمع الدولي الذي مارس ضغوطا مستمرة على نظام جنوب افريقيا جعلته يمضي لصوت العقل فيسلم بأن التعايش الدولي في عالم اليوم يخضع لقواعد معينة لا تقبل الطعن . كما لا يمكننا أن نغض النظر عن التأثير المفيد لجو الانفراج العام في العلاقات الدولية الذي تحقق نتيجة للتفاهم الوثيق بين الدول الكبرى والوعي المتعاظم بالتكافل كعامل غلب في عالم اليوم .

هكذا أصبحت جنوب افريقيا في وضع إما أن تفي فيه بالالتزامات التي تعهدت بها فتسترجع المصادقية اللازمة للمفاوضات ، وإما أن تدرك بذلك الالتزامات مرة أخرى فتبني حول نفسها سور العزلة الذي سيثقل كاهل مجتمعها الذي بلغت تناقضاته أبعادا خطيرة بالفعل .

يجب أن تدرك برييتوريا أنها بالتشك في ممارستها العنصرية بانكار الحقوق المدنية والسياسية الأساسية على أغلبية السكان وبوضع وتنفيذ سياسة مهادية للبلدان الافريقية المجاورة إنما تبعد نفسها عن مجتمع الأمم الافريقية الذي تنتمي إليه . إن جنوب افريقيا ، بعد أن تؤهل نفسها كأمة افريقية عن طريق التعايش العرقي الديمقراطي ، وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل ، سياسيا وعسكريا ، في الشؤون

الداخلية للبلدان الافريقية ، متمكن من الاشتراك التام وبكل ما لها من وزن اقتصادي وتكنولوجي كبير ، في المهمة الكبيرة - مهمة تنمية افريقيا .

ما زال الفصل العنصري يتحدى الجنس البشري ، والافارقة بالدرجة الاولى . إنه ضال ولا بد من إزالته . واستمرار هذا النظام ، الذي ينكر على الافارقة حقوقهم وإمكانية أن يتحكموا بمصيرهم ، يجعل كل اتفاق يبرم مع جنوب افريقيا اتفاقا مزعرا يفرس على البلدان المجاورة تهديدا دائما بالتدخل والعدوان .

وعلى ضوء النتائج التي تحققت في عملية المفاوضات في الجنوب الافريقي يندفع للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان أعلى درجة من التضامن مع نضال شعب جنوب افريقيا وتكثيف الضغط الدولي لحمل بريتوريا على الافراج عن نلسون مانديلا والزعماء السود الآخرين ، والاعتراف بالمؤتمر الوطني الافريقي والقوى الديمقراطية الأخرى ، والشرع في المحادثات مع ممثلي الاغلبية السوداء الموثوق بهم . إن درب السلام هو درب العقل لأنه الوحيد القادر على إنقاذ هذا البلد من دوامة العنف وتدمير الذات .

إذا وافقت جنوب افريقيا على تنفيذ الخطة الواردة في قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) والمتعلقة باستقلال ناميبيا ، تكون قد انتهزت فرصة فريدة تمكّنها من استرجاع مكانها بين دول منظومة الأمم المتحدة . ومن شأن تعاونها مع المنظمة في إشرافها النزيه على هذه العملية ، وإحجامها عن القيام بأي عمل يعرقل نقل السلطة إلى الممثلين الشرعيين للشعب الناميبي - التي يأمل المجتمع الدولي برمته أن تكون عملية سلمية وديمقراطية - أن يشهد على إخلاص نظام بريتوريا وحسن نيتها ، مما قد يترك أثرا مشجعا على المحادثات الداخلية التي ستجري لا محالة مع ممثلي الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . وهكذا يمكن اعتبار عملية استقلال ناميبيا اختبارا حاسما يؤثر على نظرة المجتمع الدول في المستقبل والمجتمع الافريقي في المقام الاول ، إلى جنوب افريقيا .

إن حكومة الرأى الاخير مقتنعة باننا نشرف على مرحلة طويلة مؤلمة في حياة شعب جنوب افريقيا وشعوب البلدان المجاورة . ويحدونا الأمل في أن يدعم المجتمع

الدولي شعوب الجنوب الافريقي في الانتقال الصعب من نظام إقليمي قائم على المجابهة والتمييز إلى نظام قائم على التعاون والانسجام العرقي المحلي .

لقد شغل إنهاء الاستعمار صفحة بيضاء في سجل التاريخ المعاصر كعملية نهائية تحققت بنجاح تحت رعاية الأمم المتحدة . والواقع أنه حتى لو لم تكن للأمم المتحدة فضائل أخرى لكان إسهامها الكبير في تحرير الشعوب من نير الاستعمار واعتقالها وفي انتصار قضية العدالة والحرية في العالم كافيا لتبرير تأسيسها .

وبعد أن انتهت هذه المرحلة التاريخية من النشاط الدولي للأمم المتحدة يتعين عليها الآن أن تخطل بعمل هائل لا يقل نبلا وجدارة عن ذاك وهو النضال من أجل حقوق الإنسان . وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي للأمم المتحدة أن تجعل بند حماية حقوق الإنسان أحد البنود الأساسية ذات الأولوية من جدول أعمالها .

على مر السنوات الأربعين الماضية اعتمدت صكوك قانونية عديدة لحماية حقوق الإنسان ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل بينها معلما هاما على طريق التحسرك المعاصر نحو حماية الإنسان وصون كرامته واحترام حقوقه وحرياته الأساسية . ووضع نصوم الإعلان موضع التنفيذ وإدماج مبادئه في السياسات الوطنية وتنفيذ أحكامه تعتمـر ضرورات تاريخية يتعين على جميع البلدان أن تضعها نصب أعينها .

بُذِل الكثير لنشر الوعي في العالم بالحاجة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية واحترامها . والنتائج المحرزة في سياق الكفاح ضد التمييز العنصري والنضال من أجل الحقوق المتساوية للمرأة لهي من بين الشواهد المرئية على هذا التقدم . لكن ما ينبغي عمله في شتى ميادين حماية حقوق الإنسان أكثر من ذلك بكثير . بل إن الحقوق الأساسي الاول ، وهو الحق في الحياة ، لا يتمتع بالحماية الكافية في أجزاء عديدة من العالم . وإن الاحترام الكامل والدقيق لهذا الحق يجب أن يكون الشغل الشاغل لهذه المنظمة .

وفي هذا الصدد تفخر جمهورية الرأس الأخضر بالموقف الذي اتخذته بالالتزام بقوانينها الجنائية عقوبة الإعدام . وقد فعلنا ذلك بمحض اختيارنا مدركين بأن الفرد ثمرة المجتمع ، واضعين ثقتنا في الإنسان وفي قدرته على التغلب على نزواته .

في بلادي نقيم الوضع الدولي من حيث تأثيره المحدد والملموس على الحياة المحلية وعلى جو السلم والوثام وعلى مهام التنمية الضخمة وعلى درء الكوارث التي تنزل بالبشرية .

في العام الماضي حددنا المشاكل التي تضر بالبلدان النامية ووضعنا أفكارا ومقترحات تساعد باعتقادنا في إيجاد حل جماعي . وبعد مضي عام نرى أنه لم يبتذل شيء يذكر لحسم تلك المشاكل . بل إن العراقيل في طريق التنمية ازدادت منذ ذلك الحين وما زالت شعوب عدد من البلدان ضحية للجوع .

إن استمرار هذه الحالة في بقاع مختلفة من العالم يتنافى مع التطورات الايجابية التي نلمسها في المناخ السياسي الدولي منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ولا يزال يشكل تحدياً لقدرة هذه المنظمة ولتصميم المجتمع الدولي على إيجاد وسائل حقيقية دائمة للوفاء بظمومات شعوبنا . ونحن نرى أن حل المشكلة الداشئة عن قضايا السلم والامن الدوليين يقتضي بالضرورة حل المشكلات التي يفرضها التخلف والفقر والجوع . وحسم الصراعات الاقليمية لا يعني في حد ذاته وجود مناخ للسلم والامن الدوليين . فالاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والتهديدات التي يتعرض لها السلم العالمي والاقليمي تكمن في العلاقات الدولية المجففة والفقر الذي يؤثر على الغالبية وفي التوزيع غير المنصف لموارد الارض . ومن مصلحة المجتمع الدولي كله أن يعمل على مساعدة بلدان العالم الثالث والتعاون معها للتوصل إلى حلول لمشاكلها ، وهي مشاكل تعاني منها جميعا .

إن التطورات التي تحدث في الحالة الاقتصادية العالمية تشغلنا . فلئن كانت البلدان الصناعية تسجل معدلات مشجعة في النمو الاقتصادي من ناحية ، نطير نحن ، ومن ناحية أخرى ، إلى أن نعتز مرة أخرى أنه في البلدان النامية ، وفي افريقيا بصفة خاصة ، لم يتسن في أغلب الأحوال وقف الاتجاهات السلبية التي تجعل ملايين الافراد في حالة من الفقر لا تطاق . وفي كل عام يدفع الملايين من الرجال والنساء والاطفال بحياتهم ثمن الاختلال العالمي ، وهو اختلال ليسوا مسؤولين عن حدوثه .

ويواجه المجتمع العالمي تحدياً يتمثل من ناحية في التباين بين الرفاهة التي يعيش فيها البعض ، ومن ناحية أخرى ، في الفقر المدقع الذي يعاني منه البعض الاخر في أماكن أخرى . ولئن كانت الحالة الراهنة تعود بالفائدة على بلدان معينة على حساب البلدان النامية فيجب بالتأكيد ألا نشجعها في المستقبل القريب ، حتى في حالة الذين يحصلون حالياً على بعض المزايا من جرّاء وجودها . وبصفة تحسين الاقتصاد العالمي - وهو أمر نرجو جميعاً أن يتحقق - تهيئ الحاجة إلى ابداء الارادة السياسية الجماعية القوية التي تقوم على أساس التضحية بالمكاسب القصيرة الاجل التي تعوق

التنمية السليمة في العلاقات الاقتصادية العالمية . والقارة الافريقية لا تزال تمشي
أكثر الصور الاقتصادية والاجتماعية كآبة ، وأفاقها بالنسبة لمستقبل غير مؤكدة .
وقد وفرت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للنظر في الحالة الاقتصادية
الحرية في افريقيا ، التي عقدت في عام ١٩٨٦ ، إطارا وفرصة مناسبة لوجود اتفاق
تضامني ، ربما يكون قد جدد الأمل في حدوث انتعاش اقتصادي في القارة الافريقية . إلا
أنه بعد مرور سنتين ، يجعلنا تقييم التدابير المتخذة في هذا الاتجاه نعتري بانسبه
على الرغم من الجهود التي بذلها عدد كبير من البلدان الافريقية وعلى الرغم من
المبادرات الهامة التي تحققت على الصعيد الدولي لا تزال النتائج غير كافية وغير
مشجعة على الإطلاق .

وتؤكد الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض مدته المدة لبرنامج عمل الأمم
المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ انسبه
لا يزال هناك قدر كبير من العمل يلزم القيام به . لقد اضطرت بلدان افريقية كثيرة
ببرامج للتكيف الهيكلي وفقا لشروط البنك الدولي الأمر الذي عرّضها لمخاطر جسيمة
تمثل في التمزق الاجتماعي والسياسي . وإن عدم كفاية التدفقات المالية والتسريدي
المستمر في معدلات التبادل التجاري وعبء الدين الذي لا يمكن تحمله ، لا تزال تعمل في
الوقت نفسه كعناصر قوية ذات تأثير تراكمي متبادل يقضي على تأثير التفضيلات الكثيرة
التي قدمتها الشعوب الافريقية في سعيها إلى حلول سليمة ودائمة لمشاكلها .

ويتأثر بلدي ، الرأى الأخضر ، بالمشكلات التي تعاني منها أقل البلدان نموا
في القارة الافريقية . وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها بلدي وجهت الحكومة
أنشطتها نحو سياسة التقشف للتقليل من حجم الدين الخارجي الذي يفرض عبئا ثقيلا على
أي بلد فقير . ونأسف لأن حجم الدين لم يعتبر على المستوى الدولي كديون لدرجة تكفي
لتضمينه في إطار برامج المعاملة الخاصة . وهذا أمر ينافي العقل ويعني مناقبة بلدي
لاتباعه سياسة حكيمة للتقشف الاقتصادي . ونود أن نذكر الجمعية بأن أولويات التنمية
للرأى الأخضر واردة في الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية ، التي تغطي الفترة من ١٩٨٦

إلى ١٩٨٩ ، وإن تنفيذ هذه الخطة سيتعرض للخطر إذا لم يقدم المجتمع الدولي مساعدات كبيرة . ومن الضروري والحيوي أن تجلب الرياح الجديدة التي تحمل آمال السلم للعالم تغييرات في النظام الاقتصادي العالمي تؤدي إلى وضع آلية جديدة وتعبئة موارد جديدة لتقليل الفجوة بين الرفاهية والفقر ، وإقامة علاقات دولية تقوم على أساس أخلاقي وتساعد بفاعلية في بناء السلم العالمي . فلا يمكننا أن نتصور وجود عالم يعيش في سلم ووثام بينما تسود الاختلالات التي تقع جزءا كبيرا من الجنس البشري على هامش التقدم وخارج المستوى العام للرفاهية .

إننا نأمل بإخلاص أن يكون الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظيمتين ، والمناخ الايجابي الذي يسود في الوقت الراهن وينتهي بالحل السلمي للصراعات ، بشيخرا بيزوغ عصر جديد للتعاون والحوار في العلاقات الدولية . إن حياة الشعوب في هذا الكوكب تعبر عن قدرتها على البقاء الجماعي وتاريخ الشعوب الذي يتميز بالعداوة والدمار والحرب جعلنا منذ البداية نؤمن بأن الطريق الذي نتبعه الآن في المجتمع الدولي هو السبيل الوحيد الممكن إذا أردنا أن نواصل الاضطلاع بالعمل الرائع الذي يتمثل في الخلق والابداع . والظروف مهيأة لنا الآن لكي نجعل القرن الحادي والعشرين قرن التنمية للجميع . هذا هو التزامنا نحو الاجيال القادمة ؛ أن نبدأ في اتخاذ الخطوات الضرورية لدخول هذا العصر الجديد لأن بقاءنا الجماعي يتطلب ذلك ولأن قيمنا الروحية تبرره .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في الادلاء ببيانات ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ١٠٤/٢٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يؤسفني بالغ الأسف

لجوء وفد بوليفيا ، عن طريق وزير العلاقات الخارجية البوليفي ، إلى استعراض

الاهتمام في الجمعية العامة بعد ظهر اليوم إلى مسألة تمس بلادي . ولهذا أجد نفسي مضطرا إلى الرد على هذه النقطة .

لن أقدم للجمعية عرضا تاريخيا أو رأيا تفسيريا للتاريخ ، ولكنني أود أن أؤكد أنه يمكن تشويه الحقيقة لا بتقديم أمور غير دقيقة فحسب ولكن أيضا بذكر أنصاف الحقائق أو بتجاوزها . هذه العناصر تظهر في بيان وزير العلاقات الخارجية في بوليفيا الذي وجه أيضا ، مع الأسف الشديد ، اتهامات ضد حكومة شيلي ، وهي اتهامات أرفضها رفضا قاطعا .

أود أن أؤكد من جديد هنا ، ما قلناه في مناسبات أخرى من أن الحدود بين بلادي وبوليفيا حددت بصورة نهائية في معاهدة سلم وقّعت منذ ٨٤ سنة . وتلك المعاهدة رسمت الحدود شأنها في ذلك شأن معاهدات كثيرة تربط بلدانا أخرى ممثلة في هذه الجمعية .

ومن ثم لا توجد أي قضايا معلقة بين بلدينا . فهذه المعاهدة تدعى على مسؤوليات والتزامات كل من البلدين . وبموجب المعاهدة المذكورة إضطلع بلدي بمسؤوليات كبرى لم يخل بها قط كما أن بوليفيا تتصرف وفقا لهذه المسؤوليات . وحينئذ بالذکر أن تلك المعاهدة لم تسو فحسب القضايا التي كانت مشاركة إبان توقيعها بل إنها أرست كذلك أسسا تنظم العلاقات بين بلدي وبوليفيا . واستنادا إلى ذلك المك وقّعنا على امتداد الأعوام الأربعة والثمانين الماضية مكوّنا مختلفه أكملت وأثرت معاهدة عام ١٩٠٤ الخاصة بالمرور العابر للحدود وعمليات السكك الحديدية والتعاون الاقتصادي وهلم جرا . وكل ذلك يعني أن بوليفيا تلقى في شيلي معاملة حسنة بطريقة تفوق كثيرا ما تلقى في معاهدة السلم من أصول المعاملة .

وبناء على ذلك كانت معاهدة عام ١٩٠٤ ولا تزال مكملة دائما للسلم مرذبا كغيره بتحسين العلاقات بين الدولتين بدد كل أثر للخلاف بينهما . ومن ثم لا يوجد أي نزاع بين شيلي وبوليفيا .

ومن غير المعقول والمنطقي القول بأن الممارسة المشروعة لحقوق مدنيّة عسيرة معاهدة دولية والعمل المضني الذي يضطلع به مواطنو شيلي في أراض يمتلكونها يمكن أن يسببا نزاعا ما . والواقع أنه لا وجود لمثل هذا النزاع . فلم تجزع شيلي أبدا إلى الغطرسة وما برحنا ننحو إلى التماس التفاهم وحسن النوايا . إن حق أي حكومة في تقييم المفاوضات والبت في الأمر تبعها لذلك هو جزء أساسي من ممارسة الدولة لسيادتها . ولا يحق لأحد ، عدا شعب شيلي ، الاعتراض على هذا القرار .

وبمقتضى المعاهدة سالفة الذكر التي نلتزم بها كانت حكومة شيلي الراهنة وما زالت - وأود أن أؤكد ذلك بوضوح - على استعداد للسمعي التماسا لكل السبل والوسائل الممكنة لتحسين المرور العابر للحدود والعمل بأسلوب يدم عن بعد التطوير تحقيقا للتكامل بين اقتصاد بلدينا وأخراز تقدم صوب إيجاد أشكال حديثة وفعالة للتعاون تمكن شعبينا من التخطيط للمستقبل .

السيد أوخارا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن الزعم

بعدم وجود نزاع بحري يقتضي خلا بين بوليفيا وشيلي هو حيلة يقدم بها بليلة السراي العام الدولي . فالنزاع البحري مطروح حاليا داخل الاطار المؤسسي لمنظمة الدول الامريكية .

إن السعي إلى حل تفاوضي لمشكلة بوليفيا البحرية بواسطة سامية لازمة لايجساد صيغة مرضية تمكن بلدي من استعادة سيادته على أرض مطلة على المحيط الهادئ ، يشكّل أساس سياسة بلدي الراسخة الرامية إلى التخلص من وضعه كدولة غير ساحلية ، وهو وضع فرض عليه نتيجة لعدوان مسلح تعرض له عام ١٨٧٩ .

وقد أوضح وزير خارجية بوليفيا ، في الكلمة التي ألقاها ظهر اليوم في هذا المحفل الدولي ، إن هذه السياسة المتوافقة مع القانون الدولي المعاصر وذلك كي يضع أمام الرأي العام العالمي الحقائق المتعلقة بما بذلناه من جهود لتسوية هذا النزاع القائم منذ نحو قرن من الزمان . ورغم فشل المفاوضات المختلفة ، لم تفقد حكومتنا الأمل في أن تقر شيلي في نهاية المطاف ضرورة اجراء حوار مفتوح وصريح على أساس قرارات منظمة الدول الامريكية وسوف تحتكم حكومتنا ، عدد الاقتضاء ، إلى هذه الهيئته العالمية لتتظر هي الاخرى في هذه المشكلة الخطيرة .

وليس في نيتنا أن نشكك في هذا المقام ، في معاهدة عام ١٩٠٤ التي صادقت على الانتقام من سيادة بوليفيا البحرية . فقد أدانتها شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية وغيرها لفرط اجحافها ، وهذا الاجحاف يبين بوضوح أنها فرضت بالقوة .

وغني عن البيان ، إنه يلزم لاعادة التوازن تدخل منظمة الدول الامريكية ، بسبل وربما يقتضي الأمر مستقبلا تدخل الأمم المتحدة وذلك في إطار اختصاص كل من المحفلين فيما يتعلق بغض المنازعات الدولية بالسبل السلمية . وفي رأينا ، لا ينبغي لحكومتنا شيلي أن ترفض ممارسة ذلك الاختصاص الذي لا غنى عنه لصون السلم .

ومن ثم تحت حكومتنا حكومة شيلي على النهوض بما يقضي به الميثاق من التزامات

تتعلق بغض المنازعات بالسبل السلمية . ولا نسعى إلى رفع دعوى قضائية بخصوص معاهدة عام ١٩٠٤ ، ولكن لابد من تغيير حالة بلدي الناجمة عن عدوان مسلح والمتمثلة في كونه حاليا دولة غير ساحلية وذلك كي يتسنى إقامة علاقات حسن جوار سلمية وودية بين بلديين متجاورين من بلدان أمريكا اللاتينية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أعطي الكلمة لممثل شيلي ،

الذي طلب الكلمة ليمارس حق الرد للمرة الثانية .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لا أريد أن أطيل

هذه المناقشة أكثر مما ينبغي ، ولا أود أن أقدم تقديمها شخصياً . كل ما أريده هو أن أعرض الحقائق لأنها ، كما قيل مرارا وتكرارا ، محايدة .

من الواضح أن حربا دارت بيننا وبين بوليفيا إبان القرن الماضي ، إلا أن الحروب لم تكن استثناء في قارتنا ، بل كانت طيلة القرن الماضي ، القاعدة العامة في أمريكا اللاتينية ، حيث دارت حروب عديدة . ومعاهدة السلم التي أنهت حالة الحرب بين بوليفيا وشيلي لم تفرض بالقوة ؛ فقد وقعت بعد عشرين عاما من وقف الأعمال العدائية ، عقب مقترحات تقدمت بها بوليفيا نفسها إلى حكومة شيلي . فضلا عن أن تلك المعاهدة رسمت الحدود مرة واحدة وإلى الأبد بين بلدي وبوليفيا ، فإنها فرضت أيضا ، لتكفل عدم نشوب أي نزاع ، التزامات هامة على شيلي ومنحتها حقوقا تتصرف وفقا لها عملا بتلك المعاهدة .

لقد وفّرت تلك المعاهدة لبوليفيا أوسع حرية عبور ممكنة عبر الموانئ الشيلية . فبموجب تلك المعاهدة ، قمنا ببناء سكة حديد تربط بوليفيا بباريكيلا وسلمناها لبوليفيا ، كما تحمّلنا أيضا مسؤولية تمويل بناء خطوط السكك الحديدية في بوليفيا .

ومع أن الأمر يبدو أنه ينطوي على مفارقة ، لكن بوليفيا لم يكن لديها أي اتصال بالبحر ، ومعاهدة عام ١٩٠٤ هي التي منحت لبوليفيا إمكانية الوصول إلى البحر . وانشأ مستعدون لتحسين تلك المعاهدة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية ، انطلاقا من نيتنا الحسنة ، لنتيح لبوليفيا إمكانية وصول إلى البحر أكثر فعالية .

إن بوليفيا ليست بلدا غير ساحلي ؛ إنها بلد يتمتع بأكثر نظم العبور الحر في العالم مواتاة ليس وفقا لما تقوله شيلي وحدها بل إن الهيئات الدولية تدركه أيضا . لديّ هنا الاتفاق الذي أبرم في اجتماع اللجنة القانونية الأفريقية الآسيوية الذي انعقد في أروشا ، تنزانيا ، والذي تناول مسألة البلدان غير الساحلية . ينص

على أن الاتفاقات الختامية المبرمة بين شيلي وبوليفيا مثيرة للاهتمام جدا للسبب الأساسي المتمثل في أنها تمنح أوسع نطاق للعبور الحر من نوعه بمنح لأي بلد غير ساحلي .

لقد عيّنت معاهدة عام ١٩٠٤ الحدود مرة واحدة وإلى الأبد بين بلدي وبوليفيا ، وبناء عليه لم يعد هناك أي نزاع .

لقد قال ممثل بوليفيا إنه لا يطعن في معاهدة ١٩٠٤ من أي وجه . بالطبع إنّه لا يستطيع أن يطعن فيها لأن بلده يستفيد منها . إنها تعيّن الحدود ، وتمارس بوليفيا الآن ، بمقتضى تلك المعاهدة ، حقوقا داخل أراض شيلية قطنها دوما ويقطنها الآن مواطنون شيليون ، كما أنها طوّرت بجهد وعرق الشياطين دون أية مساهمة من البوليفيين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل بوليفيا الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد للمرة الثانية .

السيد أوخارا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يؤسفني أن أقول إن الملاحظات التي أدلى بها ممثل شيلي للتوّ تدعو تماما إلى السخرية ، حيث قال إنه لم يسبق لبوليفيا أن كان لها ساحل بحري وأن تسهيلات العبور هي التي أتاحت لها الاتصال بالبحر .

يشير ممثل شيلي مرارا إلى معاهدة السلام التي أبرمت عام ١٩٠٤ . إن تلك المعاهدة ، المشؤومة جدا بالنسبة لبلدي ، وقعت بالضغط نتيجة العدوان المسلح الذي شنه ذلك البلد عام ١٨٧٩ ، وذلك كما قال هو نفسه .

يود وفد بوليفيا أن ينهي هذه المناقشة بدعوة حكومة شيلي للعودة إلى مائدة المفاوضات لمواصلة المفاوضات التي توقفت فجأة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . إن تلك المفاوضات كانت ضرورية عملا بالقرارات التي دأبت منظمة الدول الأمريكية على اعتمادها منذ عام ١٩٧٩ ، والتي تحث كلا البلدين ، بوليفيا وشيلي ، على الدخول في مفاوضات تستهدف التوصل إلى حل منصف ومقبول للطرفين .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥